وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

الموضوع:

الإصلاحات المتعلقة بقطاع الخدمات الجامعية وإنعكاساتها على ظروف الطلبة داخل الإقامة الجامعية

(دراسة ميدانية بالاقامة الجامعية 3000 سرير بالاغواط)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة علم الاجتماع
تخصص: علم الاجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطلبة:

1. دحام عبد الرزاق
2. بن سليمان ياسين

إشراف الأستاذ:

د/

شلالي جلول

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
	الاستاد الدكتور	رئيسا
	الاستاد الدكتور	مشرفا ومقررا
	الاستاد الدكتور	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024 . 2025

شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان

للأستاذ الفاضل

الدكتور شلالي جلول

على اشرافه على عملنا هذا

وشكرا لك من ساندنا وسهل وصولنا الى

نهاية المشوار الدراسي

شكرا لكم جميعا

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفي اما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة

الى الوالدين الكريمين بعد الله عز وجل

الى امي سندي في هذه الحياة اليك يا من زرعتي في النفس طموحا يدفع بي

نحو الامام والى ابي الغالي حفظه الله ورعاه وسدد خطاه

الى اخوتي وأصدقاء الى كل من في قلبي ولم يكتبهم قلمي

عبد الرزاق

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفي اما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة

الى الوالدين الكريمين بعد الله عز وجل

الى امي سندي في هذه الحياة اليك يا من زرعتي في النفس طموحا يدفع بي

نحو الامام والى ابي الغالي حفظه الله ورعاه وسدد خطاه

الى اخوتي وأصدقاء الى كل من في قلبي ولم يكتبهم قلمي

ياسين

- ملخص باللغة العربية:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاحات المتعلقة بقطاع الخدمات الجامعية وانعكاساته على ظروف الطلبة داخل الإقامة الجامعية ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على منهج وصفي تحليلي مدعوم بأداة الاستبيان التي وجهت إلى عينة من طلبة الإقامة الجامعية 3000 سرير الأغواط والبالغة عددهم 100 فرد، . كما تم تحديد مجالات الدراسة في أبعادها الزمنية، المكانية والبشرية، مع توضيح الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعينة المدروسة واعتمدنا على أداة الاستبيان لجمع البيانات وتحليلها، ومنه توصلت دراستنا الى أن الإصلاحات المطبقة لم تتناسب في مجملها مع حجم التحديات ومتطلبات هذا القطاع الحساس، مما يستدعي ضرورة تبني مقاربة تشاركية أكثر واقعية وشمولية، تقوم على إشراك المستفيدين من الطلبة، وتحقيق التكامل بين البنية التحتية والإصلاحات التنظيمية، مع ضرورة التقييم الدوري لفعالية السياسات المعتمدة، ومدى انعكاسها الفعلي على حياة الطالب الجامعي داخل الإقامة.

الكلمات الافتتاحية: الإصلاحات، الخدمات الجامعية، الجامعة، الإقامة الجامعية.

Study Summary:

This study seeks to shed light on the reforms related to the university services sector and their impact on students' living conditions within university residences. To achieve this, a descriptive-analytical approach was adopted, supported by a questionnaire administered to a sample of 100 students from the 3000-bed university residence in Laghouat. The study identified its scope in terms of temporal, spatial, and human dimensions, while also clarifying the demographic and social characteristics of the sample. The questionnaire was used as the main tool for data collection and analysis.

The study concluded that the implemented reforms did not, in general, correspond to the magnitude of the challenges and the requirements of this sensitive sector. This highlights the need to adopt a more realistic and comprehensive participatory approach that involves the beneficiaries (students), ensures the integration between infrastructure and organizational reforms, and emphasizes the necessity of periodic evaluation of the effectiveness of adopted policies and their actual impact on students' lives within the university residence.

.**Keywords:** reforms, university services, university, university residence

الإهداء	/
الشكر والتقدير	/
ملخص الدراسة	/
مقدمة	أ
الفصل الأول: بناء الموضوع	
أولاً: إشكالية	04
ثانياً: الفرضيات	05
ثالثاً: أسباب إختيار الموضوع	05
رابعاً: الأهمية والأهداف	05
خامساً: المفاهيم	06
سادسا المقاربة النظرية	09
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
أولاً: الدراسة الأولى	13
ثانياً: الدراسة الثانية	13
ثالثاً: الدراسة الثالثة	14
رابعاً: الدراسة الرابعة	15
خامساً: الدراسة الخامسة	17
سادساً: الدراسة السادسة	17
الفصل الثالث: الطريقة والأدوات	
أولاً: مجالات الدراسة	21
ثانياً: المنهج المستخدم	21
ثالثاً: أدوات جمع المعلومات	21
رابعاً: المعاينة	22
خامساً: خصائص عينة الدراسة	23
الفصل الرابع: النتائج والمناقشة	
أولا: تحليل بيانات الفرضية الأولى	35
ثانيا: تحليل بيانات الفرضية الثانية	46
ثالثا: مناقشة نتائج الفرضية الأولى	48
رابعا: مناقشة نتائج الفرضية الثانية	50
خامسا: الاستنتاج العام	52

خاتمة	54
قائمة المصادر والمراجع	55
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل متغير المستوى الدراسي:	21
02	يمثل نوع الغرف داخل الإقامة الجامعية	21
03	يمثل التخصص الدراسي لأفراد العينة	22
04	يمثل التخصص الدراسي لأفراد العينة	22
05	يمثل العلاقة بين تحسينات المرافق وتوفر الخدمات الصحية داخل الإقامة	24
06	يمثل العلاقة بين تحسين المرافق والاهتمام بالنظافة	26
07	يمثل العلاقة بين التحسينات في المرافق ودورات المياه وتحسن خدماتها	28
08	العلاقة بين طريقة الصيانة المنتظمة داخل الإقامة وتحسن خدمات دورات المياه	29
09	العلاقات بين تحسينات المرافق واهتمام بالإطعام وتحسين جودته	31
10	يمثل العلاقة بين شعور الطلبة بالأمان داخل الإقامة الجامعية ومدى كفاية الإجراءات الأمنية	33
11	يمثل العلاقة بين شعور الطلبة براحة الأجواء داخل الإقامة ومدى كفاية الإجراءات الأمنية	35
12	يعبر عن رأي الطلبة حول وجود تحسن ملحوظ في ظروف الإقامة وكفاية خدمات النقل داخل الإقامة	37
13	يمثل العلاقة بين مدى تطبيق الإصلاحات الموصى بها ومدى شعور الطلبة براحة الأجواء داخل الإقامة	39
14	يمثل العلاقة بين مدى كفاية الإصلاحات المنجزة ومدى كفاية الظروف التنظيمية داخل الإقامة	41
15	يمثل العلاقة بين تطبيق الإصلاحات الموصي بها والاحتياجات التي يراها الطلبة لتحسين ظروف إقامتهم	43
16	يمثل العلاقة بين مساهمة الرقمنة في تحسين خدمات الإطعام والقضاء على طوابير الانتظار ومدى تحسن ظروف إقامة الطالب	45

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	57

مقدمة:

يشكل قطاع الخدمات الجامعية أحد الركائز الأساسية في دعم الحياة الطلابية داخل الوسط الجامعي، لما له من دور في ضمان ظروف إقامة مناسبة تتيح للطالب متابعة تحصيله العلمي في بيئة مريحة ومستقرة. وقد أدركت السياسات التعليم العالي في كثير من الدول أهمية هذا القطاع، فسعت إلى تطويره والارتقاء به بما يتماشى مع التحولات الاجتماعية والتربوية المتسارعة.
في السياق الجزائري، أولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اهتماما خاصا بالخدمات الجامعية، وذلك عبر جملة من الإصلاحات التي طالت مختلف جوانب هذا القطاع، سواء من حيث البنية التحتية أو من حيث التنظيم الإداري والتدبيري. وقد تجسدت هذه الإصلاحات في تحديث الإقامات الجامعية، وتحسين الإطعام والنقل والصحة، فضلا عن إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسيير هذه المرافق.

غير أن المتأمل في واقع الإقامات الجامعية يلاحظ وجود فجوة بين الخطاب الإصلاحي والممارسة الميدانية، حيث لا تزال بعض الإقامات تعاني من تردي الخدمات، وسوء التسيير، وضعف الصيانة، وغياب المتابعة الفعلية، وهو ما ينعكس سلبا على ظروف الطلبة النفسية والاجتماعية، ويؤثر مباشرة على جودة حياتهم اليومية داخل الحرم الجامعي.

إن تقييم أثر الإصلاحات التي مست قطاع الخدمات الجامعية لا يتوقف فقط على تتبع المؤشرات المادية والهيكلية، بل يستلزم أيضا الاستماع إلى آراء المستفيدين الفعليين، أي الطلبة، الذين يعيشون يوميا تفاصيل هذه الخدمات ويكوّنون عنها تصورات دقيقة. فنجاح الإصلاح لا يقاس بحجم الميزانيات المرصودة، بل بمدى الاستجابة الفعلية للحاجات الميدانية.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتحليل انعكاسات الإصلاحات المطبقة في قطاع الخدمات الجامعية على واقع إقامة الطلبة، من خلال التوقف عند بعض الأبعاد الأساسية، كالنظافة، والإطعام، والصحة، والأمن، والتنقل، والرقمنة، وغيرها من المؤشرات المرتبطة بظروف الحياة داخل الإقامات الجامعية.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة ميدانية تحليلية لمدى نجاعة الإصلاحات المعتمدة، ومدى توافقها مع متطلبات الطلبة وحاجاتهم الواقعية، مع محاولة تقديم توصيات عملية من شأنها تحسين جودة الخدمات الجامعية وتعزيز شعور الطالب بالراحة والانتماء داخل محيطه الجامعي.

وفي سبيل تحقيق هذا الأمر تم تقسيم هاته الدراسة إلى أربعة فصول هي كما يلي:
بالنسبة للفصل الأول تم تخصيصه لبناء الموضوع وتضمن العناصر التالية:
عرض إشكالية الدراسة، عرض فرضيات الدراسة،عرض أسباب إختيار الموضوع،أهمية الدراسة وأهدافها،تحديد مفاهيم الدراسة.

أما الفصل الثاني: تم تخصيصه لإستعراض ومناقشة الدراسات السابقة وهنا تم عرض ست دراسات سابقة لها علاقة بالموضوع الحالي للدراسة.

أما الفصل الثالث لدراسة فقد تم تخصيصه لعرض تقنيات وأدوات جمع البيانات لدراسة الحالية وتضمن مايلي: تحديد مجالات الدراسة ،المنهج المعتمد في الدراسة ،أدوات جمع البيانات،المعاينة وخصائص العينة.

أما فيما يخص الفصل الرابع لدراسة فقد تم تخصيصه لعرض ومناقشة نتائج الدراسة وقد تضمن مايلي : تحليل بينات الفرضية الأولى لدراسة،تحليل بيانات الفرضية الثانية لدراسة،مناقشة نتائج الفرضية الأولى لدراسة ،مناقشة الفرضية الثانية لدراسة،الإستنتاج العام لدراسة ،الخاتمة.

الفصل الأول

بناء الموضوع

أولا- الإشكالية:

يعتبر قطاع التعليم العالي من بين اهم القطاعات الأساسية في الدولة الجزائرية، حيث ان الاهتمام الكبير الذي يعرفه هذا القطاع في الوسط المجتمعي فهو يضم الكثير من الطلبة في جامعاته ومراكزه الجامعية عبر القطر الوطني، وفي ظل التوسع الكبير في البنية التحتية فيه من خلال الجامعات والمراكز الجامعية بالإضافة الى الكثير من الاقامات الجامعية التي تسير تحت سلطة مديريات الخدمات الجامعية.

وتعتبر الخدمات الجامعية في الجزائر جزءا أساسيًا من النظام التعليمي الجامعي والتي من خلاله تهدف إلى توفير بيئة تعليمية ملائمة للطلبة الجامعيين فهي تساهم في تحسين تجربتهم الأكاديمية والاجتماعية. فالملاحظ أن هذه الخدمات تمتاز بتنوعها وشمولها لتلبية احتياجات الطلبة في مختلف المجالات الجامعية، انطلاقا من السكن الجامعي، مرورًا بالمرافق الرياضية والصحية التي تحوزها الإقامة من خلال الايواء والاطعام وصولًا إلى الأنشطة الثقافية والاجتماعية.

وفي هذا السياق شهد قطاع الخدمات الجامعية في الجزائر تطورًا ملحوظًا على مر السنين حيث تم تبني العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين ظروف حياة الطلبة داخل الجامعات مع التركيز على تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم. من أبرز هذه الخدمات توفير الإقامات الجامعية التي تضمن للطلبة السكن المريح، إضافة إلى تقديم وجبات غذائية بأسعار رمزية وتوفير الرعاية الصحية والتربوية.

كما أن الحكومة الجزائرية في ذات التوجه تسعى بشكل مستمر إلى تحسين جودة هذه الخدمات وتوسيع نطاقها لتشمل المزيد من الطلبة رغم زيادة عدد المنتسبين الى الجامعات ومراكزها، وهذا من خلال بناء وتجهيز المزيد من الإقامات الجامعية وتطوير الأنشطة التي تعزز من التجربة التعليمية. بالرغم من التحديات التي يواجهها هذا القطاع، فإن الإصلاحات المتتالية تهدف إلى تحسين ظروف الطلبة، وبالتالي ضمان نجاحهم الأكاديمي والاجتماعي.

لتعتبر هذه الخدمات الجامعية من المحاور الهامة التي تؤثر بشكل كبير على حياة الطلبة داخل الجامعات، إذ تساهم في توفير بيئة ملائمة لدراستهم وتطورهم الشخصي والاجتماعي، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات التعليم العالي في الجزائر.

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

ماهي انعكاسات الاصلاحات المتعلقة بقطاع الخدمات الجامعية على تحسين ظروف الطلبة داخل الاقامة الجامعية؟

التساؤلات الفرعية:

- هل ساهمت إصلاحات الوصاية لقطاع الخدمات الجامعية في تحسين ظروف الطلبة؟

- هل تتناسب إصلاحات الوصاية لقطاع الخدمات الجامعية مع متطلبات هذا القطاع لتحسين ظروف إقامة الطالب؟

ثانيا- الفرضيات:

- ساهمت إصلاحات الوصاية لقطاع الخدمات الجامعية في تحسين ظروف الطلبة
- تتناسب إصلاحات الوصاية لقطاع الخدمات الجامعية مع متطلبات هذا القطاع لتحسين ظروف إقامة الطلبة

ثالثا-أهداف واهمية الدراسة

1-اهداف الدراسة:

- التعرف على واقع الإصلاحات المتعلقة بالخدمات الجامعية من قبل الوزارة الوصية
- التعرف على اهم الإجراءات المتعلقة الإصلاحات المتعلقة بالخدمات الجامعية
- التعرف على مستوى الخدمات الجامعية المقدمة على مستوى الاقامات الجامعية بالأغواط
- التعرف على ظروف وواقع الطالب الجامعي داخل الاقامة الجامعية
- الكشف عن انعكاس الإصلاحات على ظروف الطلبة داخل الاقامة الجامعية ما بين السلب والايجاب

2- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في الموضوع في حد ذاته من خلال الأهمية الكبيرة لقطاع التعليم العالي في الجزائر حيث الانتساب الكبير لعدد الطلبة وخصوصا المقيمين في الاقامات الجامعية محل الدراسة.

الإصلاحات التي تقدمها الوزارة في ظل تحسين جودة الخدمات داخل الإقامة الجامعية في توجه عام للسياسة الجزائرية حيث ان الإصلاحات انطلاقا من توفير سكن لائق واطعام صحي ونقل .

ادخال الرقمنة في الكثير من مصالح الخدمات الجامعية داخل الاقامات في صورة الدخول والخروج والاطعام والنقل.

رابعا- أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

- كوني طالب في الجامعة ولدى أصدقاء ممن ينتمون الى الإقامة الجامعية

- النقاشات التي تحصل بين الطلبة في مجال جودة الحياة داخل الإقامة وهل الظروف مواتية

- الرغبة في التعمق اكثر في هذا الموضوع .

الأسباب الموضوعة:

- الموضوع يشوبه الكثير من الجدل فيما يخص الكثير من الفساد داخل الاقامات الجامعية

- الظروف المزرية التي يعيشها الطلبة داخل الاقامات الجامعية من اكل وايواء ونقل ....

- اهتمام السياسة الجديدة في تطوير الخدمات الجامعية من خلال الاهتمام بالرقمنة ضمانا لحقوق كل طالب .

خامسا - مفاهيم الدراسة:

أولا: الجامعة:

لغة :تشير كلمة الجامعة إلى التجمع والتجميع، أما أصل كلمة مصدرها الكلمة اللاتينية colegie وتشير إلى التجمع والقراءة معا[1].

إن مفهوم الجامعة كما هو في التراث الغربي مترجم إلى العربية عني مؤسسة مرتبطة بالكنسة في القرون الوسطى، وكانت مهمتها ضمان التعليم في المستويين الثانوي والعالي، ثم صارت تعرف بأنها "مؤسسة شعبية رسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، متميزة بنوع من الحرية والقدرة على التمكين من شهادات ذات صفة وطنية."

اصطلاحا :يعرفها أبراهام فلكسر على أنها ":مركز للتعليم والحفاظ على المعرفة، وزيادة المعرفة الشاملة وتدريب الطلاب الذين فوق مستوى المرحلة الثانوية."

يعرفها محمد الصالح مرمول على أنها ":المؤسسة العلمية التي تضم النخبة الممتازة في المجتمع،

ويمكن اعتبارها من هذه الناحية السلطة العليا بفضل ما يوجد فيها من أنواع العلم والمعرفة والبحث والاستكشاف والاختراع في مختلف ميادين العلم[2] ."

أما المشرع الجزائري فقد اعتبر الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها، وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد[1] .

---

[1] محمد منير مرسي :**التعليم الجامعي المعاصر قضياه واتجاهاته**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر1977 ، ص10

[2] يسمينه خدنة :**البحث العلمي في الجامعة الجزائرية** ، مذكرات تخرج طلبة الماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر،2017 - 2018، ص ص55 ،56،

إجرائيا :هي مؤسس تابعة لتعليم العالي والبحث العلمي، فيها كليات وأقسام ومجموعة من الأساتذة والطلبة وعمال تختص بالتعليم والبحث العلمي وتهيئة الطلاب لخدمة المجتمع.

ثانيا: الخدمات الجامعية

الخدمات الجامعية هي مجموعة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية الجامعية (مثل الجامعات والكليات) بهدف دعم الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين، وتحسين بيئة التعليم والتعلم داخل الحرم الجامعي. تهدف هذه الخدمات إلى تلبية احتياجات الطلاب الأكاديمية والاجتماعية والإدارية، وتسهيل تجربتهم الجامعية، بما يساهم في رفع جودة التعليم والبحث العلمي[2].

إجرائيا :هي مجموعة الخدمات التي يقدمها ويوفرها قطاع الخدمات الجامعية للطالب المقيم بالإقامة الجامعية مثل الإيواء والأكل والشرب والنقل وغيرها

ثالثا: الإقامة الجامعية

يتكون الديوان الوطني للخدمات الجامعية من هياكل مركزية وهياكل محلية تسمى الاقامات الجامعية وهي بمثابة لهيكل القاعدي الأساسي تتكون كل واحدة منها حسب أهمية عدد الطلبة الواجب استيعابهم من وحدة أو عدة وحدات إيواء أو إطعام[3] .

الإقامة الجامعية هي عبارة عن مجموعة من المنشآت السكنية التي توفرها الجامعات والمؤسسات التعليمية للطلبة، بهدف تمكينهم من السكن بالقرب من الجامعة أثناء فترة دراستهم. تهدف الإقامة الجامعية إلى توفير بيئة مريحة وآمنة للطلبة، تضم المرافق الأساسية مثل غرف النوم، والمطاعم، والمساحات المشتركة للدراسة، بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية والصحية. وتعتبر الإقامة الجامعية من الجوانب المهمة التي تسهم في تحسين تجربة الطالب الجامعي من الناحية الاجتماعية والتعليمية [4] .

إجرائيا:الجامعة بالمختصر هي مؤسسة عمومية ثقافية مهنية.

رابعا: الإصلاح

---

[1] أيمن يوسف، **تطور التعليم العالي الإصلاح والأفاق السياسية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف خليفة بوزبرة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008، ص29.

[2] محمد بن عبد الله، الخدمات الجامعية في الجزائر: **إشكاليات الإصلاح وآفاق التطوير**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 85.

[3] الجريدة الرسمية، عدد 24 أفريل1995 ، ص3

[4] فاطمة الزهراء، **دور الإقامة الجامعية في تعزيز الحياة الطلابية**"، دار الفكر، 2018. ص 89.

الإصلاح غالبا ما يطلق على عملية تحسين أو تعديل النظام أو الهيكل القائم بهدف تحسين أدائه وتحقيق أهدافه بشكل أكثر فعالية وكفاءة. يشمل الإصلاح مجموعة من التعديلات أو التغييرات التي تجرى على جوانب مختلفة من النظام، سواء كان سياسيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا، أو تعليميًا. يهدف الإصلاح إلى تصحيح العيوب وتطوير الأداء بما يتماشى مع التحديات المعاصرة والاحتياجات المتجددة.

في السياق الجامعي، يشير الإصلاح إلى التعديلات التي يتم إجراؤها على الهيكل الإداري، الأكاديمي، والخدمات الجامعية لتوفير بيئة تعليمية أفضل وأكثر تلبية لاحتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. يشمل ذلك تطوير المناهج الدراسية، تحسين بنية الجامعات، تجديد وسائل التعليم، تحديث طرق التدريس، وتحسين الخدمات المساندة مثل الإقامات الجامعية والمرافق الرياضية والصحية.

إجرائيا:الإصلاحات هي مجموعة الإجراءات والتدابير والقوانين والتعليمات التي باشرتها الوصاية من أجل النهوض بقطاع الخدمات الجامعية.

خامسا: الطالب الجامعي:

لغة :ورد في معجم اللغة والإعلام تعريف طلبة وطلاب وطلب وهو التلميذ والطالب من يطلب العلم ويطلق عليه تلميذ في المرحلتين الثانوية والمتوسطة[1] .

كما جاء في لسان العرب لابن المنظور جمع طلبة طلاب ويطلق على من يسعى في التحصيل على الشيء.

اصطلاحا :يطلق لفظ الطالب في التشريع الجزائري على كل من التحق بمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي.

إن مفهوم الطلبة من المنظور العلمي التقليدي هو جماعة أو شريحة من المثقفين في المجتمع بصفة عامة، إذ يرتكز المئات والآلاف من الشباب في نطاق المؤسسات التعليمية.

عرف عبد الله محمد عبد الرحمان الطالب الجامعي بقوله" :الطلاب هم مدخلات ومخرجات العملية التعليمية الجامعية."

كما عرف محمد إبراهيم الطالب على انه ":الفرد الذي اختار مواصلة الدراسة الأكاديمية والمهنية، ويأتي إلى الجامعة محملا معه جملة قيم وتوجهات صقلتها المؤسسات التربوية الأخرى، والجامعة من المفروض أن تحضره للحياة العليا."

[1] محمد منير مرسي :**التعليم المعاصر وقضايا واتجاهات**، دار النهضة العربية، ط1 ، القاهرة، مصر،2013 ، ص34

إجرائيا :هو الذي يتلقى محاضرات ودروس والتدريب على كيفية الحصول على المعلومات في مؤسسة التعليم العالي للحصول على شهادة جامعية والذين يقيمون في الاقامات الجامع بولاية الاغواط

سادسا: المقاربة النظرية للدراسة

لقد توفر لدينا اليوم كم هائل من الدراسات السوسيولوجية الفكر الإداري مع التطور المتسارع في هذا المجال، كما هو الحال بالنسبة للعدد الكبير من النظريات، وفي حقيقة الأمر فأن أغلب المدارس الرئيسية في نظرية علم الاجتماع قد أسهمت في تقديم هذه الدراسات[1]، ولجميع النظريات وظائف أساسية ومهمة مهما تكن المواضيع والدروس التي تكتنفها ولولا وظائف النظريات التي تقدمها للباحثين و للعلم لما ظهرت وتطورت وتغيرت بين فترة وأخرى كما نشهدها اليوم وندرسها[2] وعليه فقد تطرقنا إلى أهم المقاربات النظرية المتعلقة بموضوع بحثنا وتم الاعتماد عليها لمعالجة مشكلة دراستنا.

1- النظرية البنائية الوظيفية:

يدرس هذا الاتجاه حاجات الاستمرار في الوجود والتكيف عند كل الأنساق ويقوم المنظور الوظيفي على تحليل وتفسير السمات البنائية والعمليات الاجتماعية التي تميز المنظمات حيث أننا سنتفق على العناصر التي يجب توفرها في التنظيم.

- وجود علاقة وجماعة ثابتة ومستمرة لها قيم تضامنية
- وجود أهداف محددة وواضحة ترسم أبعاد التنظيم ويحدد بقاءه.
- اتباع تنظيم دقيق لنشاطات الأفراد عن طريق تقسيم العمل
-وضع نظام رئاسي يحدد واجبات وحقوق كل عضو داخل التنظيم (التسلسل الهرمي للسلطة).
- وضع نظام محدد للاتصال الذي ينظم العلاقة الرئاسية بين كافة مستويات التنظيم
-إتباع نظام عادل فيما يخص المكافآت، الأجور، الترقيات...

[1] محمد محمود الجوهري، علم الاجتماع الصناعي والتنظيم، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 295.

[2] إحسان محمد حسن، النظريات الإجتماعية المعاصرة، دراسة تحليلية، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2010، ص 22.

-وجود نظام قانوني يضبط سلوك الأفراد1.

انطلق " بارسونز" من تصور التنظيم بوصفه نسقا اجتماعيا يتألف من أنساق فرعية مختلفة كالجماعات والإقسام والإدارات وغيرها، وأن هذا التنظيم في نظره يعد بدروه نسقا فرعيا يدخل في إطار نسق اجتماعي أكبر وأشمل كالمجتمع، ولقد أوضح أن القيم السائدة في التنظيم هي التي تمنحه طابعا شرعيا وهذا يفرض بدروه توافر قدر من الانسجام بين قيم التنظيم وقيم المجتمع الذي تنتمي اليه، ولقد عرف التنظيم بأنه" نسق اجتماعي منظم أنشئ من أجل تحقيق أهداف محددة "[2]

ويوضح " تالكوت بارسونز" في كتابه الفعل الاجتماعي ان البشر يقومون بالاختيار أو المفاضلة بين الأهداف المختلفة التي يطمحون لتحقيقها، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، ووفق هذه المقدمة هناك أولا الإنسان الذي نعتبره الفاعل وثانيا الوسائل المستخدمة والتي من خلالها يمكن بلوغ تلك الغايات، وهنا على الانسان أيضا أن يختار بينها، لكن الاختيار لا يجري في فراغ بل وسط بيئة مكونة من عدد من العوامل المادية والاجتماعية التي تحدد الاختيارات الملائمة. في حين يعمق بارسونز تحليله باتجاه كيف " انساق الفعل" وليس التوقف عند" فعل" الفرد وألياته فقط الأمر الذي يعني المقاربة البنائية.

ويلخص بارسونز إلى أن أي نسق وعلى أي مستوى يجب أن يفي بأربعة متطلبات إذا كان يريد البقاء، والمقاربة البنائية يجب أن تعطيها وتسميها المستلزمات الوظيفية. وهي كما يلي:

- وظيفة التكيف: وفيها ان كل نسق لا بد أن يتكيف مع البيئة.
- وظيفة تحقيق الهدف: وفيها أن النسق لا بد له من أدوات يحرك بها مصادره التي يحوزها ليحقق أهداف ويصل إلى درجة الإشباع.
- وظيفة الاندماج والتكامل: إذ عليه أن يحافظ على التواؤم والانسجام بين مكوناته.
- وظيفة ثبات المعايير: وقوامها أن تؤكد قيم المجتمع وأن تضمن أنها معروفة من قبل الأعضاء وأن ثمة حافز لهؤلاء لكي يقبلوا هذه القيم وأن يخضعوا لمتطلباتها ومستلزماتها وهذه الوظيفة أقل دينامية من غيرها لأنها تثبت النظام المعياري وتحافظ عليه.3

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم اجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص99.

[2] السيد الحسيني، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1994، ص 73.

[3] عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 106.

ولقد قسم بعد ذلك تصنيفا للتنظيمات مستندا إلى معالجته الشاملة للمتطلبات الوظيفية للتنظيم حيث ميز بين ثلاث مستويات او أنساق فرعية في التنظيم.

- النسق الفني: يعني النشاطات الفنية التي تساهم في تحقيق الأهداف.

- النسق الإداري: تتولى الشؤون والأمور الداخلية في التنظيم ويتولى تدبير الموارد أو المصادر وإيجاد عمال يتلون تسويق منتوجات التنظيم.

-النسق التنظيمي: يعمل على الربط بين النسق الفني والإداري من جهة والمجتمع من جهة أخرى.

وأنه لكل نسق فرعي وظائف يؤدونها كما انه يتضمن ترتيبات بنائية مختلفة يحاول من خلالها مواجهة متطلباته الوظيفة ومشكلاتها1.

وعليه ترتكز نظرية البنائية الوظيفية في مجال دراستنا، على الاهتمام بظروف الطلبة داخل الإقامة الجامعة والقيم بالإصلاحات الخدماتية بها.

[1] السيد الحسني، مرجع سابق، ص 78.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

اسم الباحث :زواوي، نوال

عنوان الدراسة :واقع الخدمات الجامعية المقدمة للطلبة داخل الإقامات وتأثيرها على التحصيل العلمي – دراسة حالة بجامعة باتنة.

المجال الزمني والمكاني :الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2020.

إشكالية الدراسة :إلى أي مدى تؤثر جودة الخدمات الجامعية على ظروف إقامة الطلبة وتحفيزهم على التحصيل العلمي؟

تساؤلات الدراسة:

- ما هي أبرز الخدمات المقدمة في الإقامات الجامعية بجامعة باتنة؟
- ما مدى رضا الطلبة عن هذه الخدمات؟
- هل توجد علاقة بين مستوى الخدمات الجامعية والتحصيل العلمي للطلبة؟

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات الجامعية وظروف إقامة الطلبة.
- رضا الطلبة عن الخدمات يؤثر إيجاباً على تحصيلهم العلمي.

المنهج :المنهج الوصفي التحليلي.

الأداة والعينة :الاستبيان – عينة عشوائية مكونة من 100 طالب وطالبة مقيمين.

نتائج الدراسة:

- تدني مستوى بعض الخدمات (كالإطعام والأنترنت).
- الطلبة يعانون من ضغط نفسي داخل الإقامة بسبب الاكتظاظ وسوء النظافة.
- مستوى الخدمات يؤثر فعلاً على أداء الطلبة الأكاديمي.
- غياب آليات التقييم المستمر للخدمات المقدمة.

الدراسة الثانية:

اسم الباحث :بوشارب، عبد القادر

عنوان الدراسة :الخدمات الجامعية في الجزائر ودورها في تحسين البيئة الدراسية للطلبة – دراسة ميدانية بإقامة 5000 سرير قسنطينة.

المجال الزمني والمكاني :قسنطينة، 2021.

إشكالية الدراسة :كيف تسهم الخدمات الجامعية المقدمة في تحسين بيئة الدراسة داخل الإقامة

الجامعية؟

تساؤلات الدراسة:

- ما هي أوجه النقص في الخدمات الجامعية الحالية؟
- كيف يرى الطلبة علاقتها بمردودهم الدراسي؟
- هل توجد خطط إصلاحية قائمة فعلاً؟

فرضيات الدراسة:

- ضعف الخدمات الجامعية يؤثر سلباً على بيئة الدراسة.
- الإصلاحات الطارئة غير كافية لحل المشاكل البنيوية.

المنهج :المنهج الوصفي المقارن.

الأداة والعينة :مقابلات + استبيان – عينة 120 طالب وطالبة.

نتائج الدراسة:

- قصور في خدمات الصيانة والنقل الجامعي.
- الإصلاحات مقتصرة على الجانب الإداري دون تطوير للبنية التحتية.
- رضا منخفض بين الطلبة عن نوعية الأكل والإقامة.
- الحاجة لتحديث سياسة الخدمات الجامعية.

الدراسة الثالثة:

اسم الباحث :بن دومة، صليحة

عنوان الدراسة :تقييم مستوى الخدمات الجامعية المقدمة داخل الإقامات وتأثيرها على الصحة النفسية للطلبة – دراسة حالة بجامعة مستغانم.

المجال الزمني والمكاني :مستغانم، 2019.

إشكالية الدراسة :هل تؤثر الخدمات الجامعية المتوفرة داخل الإقامة على الصحة النفسية للطلبة؟

تساؤلات الدراسة:

- ما طبيعة الخدمات التي يتم تقديمها للطلبة؟
- ما مستوى رضاهم عنها؟
- هل هناك انعكاسات نفسية للخدمات المتدنية؟

فرضيات الدراسة:

- تردي الخدمات يؤثر سلباً على الصحة النفسية للطلبة.
- الطلبة الذين يشعرون بالرضا عن الخدمات أقل عرضة للضغوط النفسية.

المنهج :منهج وصفي تحليلي.

الأداة والعينة :الاستبيان والمقابلة – عينة من 90 طالباً.

نتائج الدراسة:

- الخدمات متدنية في الجوانب الترفيهية والنفسية.
- وجود علاقة بين مستوى الرضا عن الإقامة وحالة الطالب النفسية.
- التوصية بضرورة إدماج خدمات نفسية وصحية داخل الإقامات.

الدراسة الرابعة:

اسم الباحث :سعيدي محمد

عنوان الدراسة :تأثير البنية التحتية للإقامات الجامعية على أداء الطلبة الأكاديمي – دراسة مقارنة بين إقامتين بولاية تيارت.

المجال الزمني والمكاني :تيارت، 2022.

إشكالية الدراسة :كيف تؤثر البنية التحتية للإقامات الجامعية على أداء الطلبة؟

تساؤلات الدراسة:

- ما واقع البنية التحتية في الإقامات الجامعية؟
- هل تؤثر على الراحة النفسية والتحصيل العلمي؟
- ما مدى تطبيق السياسات الإصلاحية؟

فرضيات الدراسة:

- الطلبة في الإقامات ذات البنية الجيدة يحققون نتائج أفضل.
- البنية التحتية تلعب دوراً مباشراً في تحقيق بيئة تعليمية محفزة.

المنهج :منهج وصفي تحليلي ومقارن.

الأداة والعينة :استبيان لعينة 80 طالب + ملاحظات ميدانية.

نتائج الدراسة:

- تفاوت واضح بين الإقامتين في مستوى التجهيز.
- الإقامة ذات الخدمات المتكاملة ترتبط بمعدلات نجاح أعلى.
- غياب خطط إصلاح حقيقية لدى الإدارة.

الدراسة الخامسة:

اسم الباحث :رزيق، ليلى

عنوان الدراسة :تقييم أثر إصلاحات الخدمات الجامعية على جودة حياة الطلبة – دراسة حالة جامعة سطيف 2

المجال الزمني والمكاني :الجزائر، سطيف، 2023

إشكالية الدراسة :هل ساهمت الإصلاحات الأخيرة في تحسين جودة حياة الطالب داخل الإقامات الجامعية؟

تساؤلات الدراسة:

- ما نوع الإصلاحات التي تم تطبيقها؟
- هل يشعر الطالب بتحسن فعلي؟
- ما هي القطاعات الأكثر تطوراً داخل الإقامة؟

فرضيات الدراسة:

- الإصلاحات أدت إلى تحسن جزئي في بعض الخدمات.
- التأثير يظل محدوداً بسبب البيروقراطية.

المنهج :وصفي تقويمي.

الأداة والعينة :استبيان ومقابلات – 100 طالب من مختلف المستويات.

نتائج الدراسة:

- تحسن في الأمن والنقل، تراجع في الإطعام والصيانة.
- الطلبة يطالبون بمشاركة فعالة في لجان المتابعة.
- غياب تقييم دوري للإصلاحات يؤثر على فعاليتها.

الدراسة السادسة:

اسم الباحث :كحلول، عبد الغني

عنوان الدراسة :الخدمات الجامعية من وجهة نظر الطلبة – قراءة في الأثر الاجتماعي والنفسي داخل الإقامة

المجال الزمني والمكاني :الجزائر، جامعة ورقلة، 2021

إشكالية الدراسة :ما أثر واقع الخدمات الجامعية على التفاعل الاجتماعي والراحة النفسية للطلبة داخل الإقامة؟

تساؤلات الدراسة:

- ما هو تقييم الطلبة للخدمات المختلفة؟
- هل يشعر الطلبة بالانتماء داخل الإقامة الجامعية؟
- هل تؤثر نوعية الخدمات على العلاقات الاجتماعية داخل الإقامة؟

فرضيات الدراسة:

- الخدمات غير الكافية تؤدي إلى عزلة اجتماعية.
- جودة الحياة داخل الإقامة ترتبط بمستوى الخدمات.

المنهج :المنهج الكيفي المدعوم ببعض الأدوات الكمية.

الأداة والعينة :مقابلات معمقة مع 30 طالبًا + استبيان محدود.

نتائج الدراسة:

- مشاكل في الصيانة تؤثر على الراحة النفسية.
- العلاقات بين الطلبة تتأثر سلباً في ظل بيئة غير ملائمة.
- الحاجة إلى برامج اجتماعية مرافقة للخدمات الجامعية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

الاعتماد على الدراسات الستة السابقة، يمكن تقديم **تعقيب منهجي ومقارنة مركزة** بينها وبين **دراستك الحالية: "الإصلاحات المتعلقة بقطاع الخدمات الجامعية وانعكاساته على ظروف الطلبة داخل الإقامة الجامعية – دراسة حالة إقامة 3000 سرير بالأغواط"**، من خلال المحاور التالية:

أولًا: من حيث المنهج المعتمد

- معظم الدراسات السابقة اعتمدت على **المنهج الوصفي التحليلي**، وهو منهج مناسب لطبيعة موضوع الخدمات الجامعية باعتباره يهدف إلى تشخيص الواقع وتحليل تأثيراته.
- بعض الدراسات مثل دراسة *بوشارب (2021)* و*سعيدي (2022)* وظفت **المنهج المقارن** إلى جانب المنهج الوصفي، مما أتاح لها فحص فروقات بين مؤسسات جامعية.
- دراستك الحالية انسجمت مع هذا التوجه من خلال استخدام **المنهج الوصفي التحليلي**، ما يسمح بجمع البيانات وفهم العلاقة بين الإصلاحات وظروف الطلبة، مع ميزة التركيز على **جانب إصلاحي راهن** لم تركز عليه معظم الدراسات السابقة.

ملاحظة مقارنة :دراستك تميزت عن بعضها بتركيزها على الإصلاحات كعنصر مستقل، بينما ركزت الدراسات السابقة على وصف الواقع فقط دون تحليل كافٍ لمآلات الإصلاح.

ثانيًا: من حيث الأدوات والعينة

- الأغلب اعتمد على **الاستبيان** كأداة رئيسية، وقد تم دعمها في بعض الدراسات بـ**المقابلات** أو **الملاحظات الميدانية**)دراسة كحلول ودراسة بوشارب.(
- العيّنات تراوحت بين 80 إلى 120 طالبًا، وغالبًا ما كانت عشوائية بسيطة أو طبقية.
- دراستك استخدمت **الاستبيان** كذلك، لكن ما يُحسب لها هو **حجم العينة الكبير نسبيًا (100 طالب من إقامة واحدة(**، ما يعزز موثوقية البيانات ويعطي صورة أكثر تمثيلاً للواقع.

ملاحظة مقارنة :تتفوق دراستك من حيث التحديد المكاني والكم العددي للعينة، إذ توفرت لديك عينة واضحة ومحددة بدقة (إقامة 3000 سرير بالأغواط)، ما يعزز قابلية التعميم داخل ذات السياق.

ثالثًا: من حيث النتائج

- جميع الدراسات تقريبًا **أجمعت على تدني مستوى الخدمات الجامعية**، خاصة في الإطعام، النظافة، الصيانة، والأنترنت.
- كما أظهرت أن **الطلبة يعانون من ضغوط نفسية ومشكلات تنظيمية تؤثر على التحصيل والانتماء**.

- بعض الدراسات مثل *دراسة بن دومة (2019)*أبرزت العلاقة بين **الخدمات والصحة النفسية**، فيما تناولت أخرى مثل *رزيق (2023)*أثر الإصلاحات لكنها ركزت على نتائج جزئية غير معمقة.

في المقابل نتائج دراستك الحالية:

- تضيف قيمة معرفية بتركيزها على **الإصلاحات كعامل تفسيري**، وتحاول قياس أثرها على واقع الطلبة من خلال مؤشرات ملموسة.
- نتائجها متقدمة من حيث تحليلها لأبعاد متعددة (الراحة، التنظيم، الصحة النفسية، الانتماء)، وتقديمها توصيات إصلاحية واضحة.

الفصل الثالث

الطريقة والأدوات

أولاً: مجالات الدراسة

1. الإطار الزمني: بداية دراستنا من جانفي 2024 وكانت البداية من خلال جمع المادة العالمية والدراسات السابقة والمصادر والمراجع وانتهت جوان 2025

ب-الإطار المكاني: جرت دراستنا بولاية الاغواط (الإقامة الجامعية 3000 سرير بالأغواط)

ج-**الإطار البشري:** عينة من طلبة الإقامة الجامعية 3000 سرير بالأغواط وبالغ عددهم 100 طالبا

ثانياً: المنهج المستخدم

نظرًا لأن الدراسة الحالية تقع ضمن الدراسات الوصفية، فإن المنهج الأنسب لها هو المنهج الوصفي. يُعرَّف هذا المنهج بأنه "طريق واضح ومحدد"، حيث ورد في لسان العرب أن "المنهج" يعني الطريق الواضح والمستقيم. [1]

ويُعرف أيضًا بأنه "الطريق الذي يقود إلى اكتشاف الحقيقة في العلوم، من خلال مجموعة من القواعد العامة التي توجه التفكير وتحدد خطواته حتى الوصول إلى نتيجة محددة[2]".

في دراستنا، اعتمدنا على المنهج الوصفي، الذي يعرف بأنه "المنهج الذي يهدف إلى وصف ظاهرة معينة بهدف الوصول إلى أسبابها والعوامل المؤثرة فيها، واستخلاص النتائج والتعميمات، وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها".

ثالثا: أدوات الدراسة

إن الشائع حول أدوات البحث العلمي هو "أنها تلك الوسائل المختلفة، التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المستهدفة في البحث، ضمن استخدامه لمنهج معين أو أكثر، وأما الباحث موريس انجر، فحدد أدوات البحث العلمي كما يلي (الملاحظة والمقابلة الاستبيان والتجربة وتحليل المضمون، والتحليل الإحصائي).3

وانطلاقا من طبيعة دراستنا الميدانية اعتمدنا فيها على صحيفة الاستبيان وهذا من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية ويعرف الاستبيان أنه مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحثين حول ظاهرة ما أو موقف معين ويعرف أيضا "هو تلك القائمة من الأسئلة التي يحضرها الباحث بعناية في تعبيرها عن الموضوع المبحوث في إطار

[1] - عبودة عبد الله العسكري: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، دار النمير دمشق، سوريا، 2002، ص 11

[2] - رجاء وحيد دويدري: البحث العلمي -**اساسياته النظرية وممارساته**، ط1، دار الفكر بدمشق، سوريا، 2000، 129.

[3] -أحمد بن مرسلي : **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 202 .

الخطة الموضوعة، لتقدم إلى المبحوث، من أجل الحصول على إجابات تتضمن المعلومات والبيانات المطلوبة، لتوضيح الظاهرة المدروسة " [1]

وجاءت استمارة الاستبيان الخاصة بدراستنا ورقية واحتوت على ثلاث محاور تخدم فرضيات الدراسة وتم توزيعها ورقية على الطلبة حيث تم توزيع 120 استمارة واسترجعنا 106 والغينا منها 6 بسبب عدم الإجابة وعدم فهم أخرى .

رابعاً: المعاينة

يستخدم مصطلح "مجتمع البحث" بشكل عام للإشارة إلى تجمعات سياسية أو جغرافية أو طبيعية، سواء كانت من الأفراد أو النباتات أو الحيوانات أو الأشياء. وفي البحث العلمي، يُستخدم للإشارة إلى مجموعة من الفئات التي تتشارك خصائص معينة[2].

كما يُعتبر المجتمع في هذا السياق المجموعة الكاملة أو الكلية للأشخاص أو الأحداث أو الأشياء التي يجري البحث حولها[3]،.

فالمعلوم انه عند تحديد المجتمع الأصلي للبحث، يجب على الباحث أن يحدد هذا المجتمع بدقة، بحيث تكون نتائج البحث محصورة على الفئات التي تم اختيار العينة منها. يتطلب تعريف المجتمع الأصلي وتحديده فهماً دقيقاً للعناصر التي يشملها، ويتم ذلك عادةً عبر إعداد قائمة كاملة وصحيحة تضم جميع وحدات المجتمع الأصلي. [4]

قد يستغرق إعداد هذه القائمة وقتاً طويلاً، وربما يكون صعباً تحقيقه. وإذا تم الاعتماد على السجلات والقوائم القديمة، فقد تكون النتائج غير دقيقة نظرًا لأن هذه القوائم قد تكون جزئية أو غير مكتملة. لذلك، تأتي خطوة إعداد قائمة المجتمع الأصلي بعد تحديده بدقة.[5]

فمن خلال الدراسة الحالية التي تعتمد في البحث على الطلبة المقيمين بالاقامات الجامعية وكان مجتمع الدراسة عبارة عن طلبة الإقامة الجامعية 3000 سرير حيث بلغ العدد الكلي قرابة 2000 طالبا بمقيم بالإقامات الجامعية بالأغواط ، وبما ان مجتمع دراستنا كبير اعتمدنا على عينة من الطلبة بلغت 100 طالب مقيمين بالاقامة الجامعية 3000 سرير بالأغواط .

---

[1] - المرجع نفسه، ص 220

[2] - محمد بكر نوفل محمد ابو عواد، **التفكير والبحث العلمي**، ط 1، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص 2.

[3] - فايز جمعة النجار وآخرون، **أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي**، ط 2، دار الحامد، الأردن، 2010، ص 04

[4] - إبراهيم الدعيلج، **مناهج وطرق البحث العلمي**، ط 1، دار صفاء للنشر، 2009، ص 92.

[5] - محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي -القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط2، دائرة وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 74.

خامساً: خصائص عينة الدراسة

أولا-تحليل نتائج المحور الأول: البيانات التي توضح مواصفات العينة المبحوثة

الجدول رقم01: يمثل متغير المستوى الدراسي:

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة
للسانس	48	48
ماستر	50	50
دكتوراه	02	02
المجموع	100	100

تحليل الجدول

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة بنسبة 50% من إجمالي أفراد العينة طلبة جامعيين يدرسون بطور الماستر، أما نسبة 48% من إجمالي أفراد العينة طلبة جامعيين يدرسون بطور للسانس، أما نسبة 02% من إجمالي أفراد العينة طلبة جامعيين يدرسون بطور دكتوراه.

الجدول رقم02: يمثل نوع الغرف داخل الإقامة الجامعية

الغرفة	التكرار	النسبة%
غرف جماعية	88	%88
غرف فردية	12	%12
المجموع	100	100

تحليل الجدول:

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من أفراد العينة، أي ما يعادل 88%، يقيمون في غرف جماعية، ما يعني أن أغلب طلبة الإقامة الجامعية يعيشون في فضاءات مشتركة، وهو ما يعكس سياسة الإيواء الجماعي التي تعتمدها الإقامة نتيجة الضغط في عدد الطلبة وندرة الغرف الفردية.

بينما نجد نسبة 12% فقط من الطلبة يقيمون في غرف فردية، وهو ما يدل على محدودية هذا النوع من الإقامة، وقد يعود ذلك إلى شروط محددة للاستفادة منها مثل الوضع الصحي، أو مستوى الدراسة، أو الحالات الاجتماعية الخاصة.

الجدول رقم 03: يمثل التخصص الدراسي لأفراد العينة

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة
اعلام واتصال	40	%40
تاريخ	18	%18
علوم إنسانية	18	%18
علم اجتماع	10	10%
علوم شريعة	14	%14
المجموع	100	100

تحليل الجدول:

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من أفراد العينة، والبالغة 40%، يدرسون تخصص إعلام واتصال، تليها تخصصات تاريخ وعلوم إنسانية بنسبة 18%لكل منهما، ثم تخصص علوم الشريعة بنسبة 14%، وأخيرا تخصص علم الاجتماع بنسبة 10%من إجمالي العينة.

الجدول رقم 04: يمثل التخصص الدراسي لأفراد العينة

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة
سنة	14	%14
سنتين	18	%18
3 سنوات	18	%18
4 سنوات	50	%50
المجموع	100	100

تحليل الجدول:

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد العينة بنسبة 50% يقيمون في الإقامة الجامعية منذ أربع سنوات، تليهم فئتا الطلبة الذين قضوا سنتين وثلاث سنوات بنسبة 18% لكل منهما، بينما تمثل نسبة الطلبة الذين يقيمون منذ سنة واحدة 14% فقط من إجمالي العينة

الفصل الرابع

النتائج والمناقشة

ثانيا – تحليل نتائج الفرضية الأولى:

الجدول رقم 05: يمثل العلاقة بين تحسينات المرافق وتوفر الخدمات الصحية داخل الإقامة

شهدت الإقامة تحسينات في المرافق / الخدمات الصحية متوفرة بشكل كافي	شهدت تحسينات في المرافق		لم تشهدت تحسينات في المرافق		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الخدمات الصحية متوفرة بشكل كافي	05	%50	85	%94.5	90	%90
الخدمات الصحية ليست متوفرة بشكل كافي	05	%50	05	%5.5	10	%10
المجموع	10	%100	90	%100	100	%100

تحليل الجدول:

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة، مقدرة ب 80%، يرون أن الخدمات الصحية متوفرة بشكل كافي للطلبة بالإقامة الجامعية، في حين ان ما نسبته 10% من المبحوثين فقط يرون أن الإقامة الجامعية لا تتوفر على خدمات صحبة بالشكل الكافي والمطلوب داخل الإقامة الجامعية

ففيما يخص الطلبة الذين يرون أن الإقامة الجامعية لم تشهد تحسن في المرافق نجد أن ما نسبته 94.5% أجابوا بأنه يوجد تحسن في الخدمات الصحية داخل الإقامة الجامعية، وهو ما يعني أن أغلب الطلبة الذين أقروا بعدم وجود تحسينات في المرافق برون بأن الخدمات الصحية قد شهدت تحسن، في المقابل نجد أن ما نسبته 5.5 % من نفس الفئة يرون أن الخدمات الصحية غير متوفر بشكل كافي.

أما بالنسبة لفئة الطلبة الذين يرون أن الإقامة الجامعية شهدت تحسينات في المرافق فإن أكبر نسبة مقدرة ب 50% يرون بأن هناك تحسن في المرافق ومع ذلك يرون بأن الخدمات الصحية ليست متوفرة بشكل كافي داخل الإقامة الجامعية، في حين تتساوى هاته الفئة أيضا بنفس النسبة والمقدرة ب 50% أيضا يرون أن هناك تحسن في المرافق يقابله تحسن في الخدمات الصحية بالإقامة الجامعية.

وإذا ما قارنا بين الخانات الصدرية في الجدول رقم 05 نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين مقدرة ب 94% من المبحوثين الذين يرون أن الإقامة الجامعية لم تشهد تحسينات في المرافق لا يرون أن ذلك انعكس سلبا على الخدمات في القطاع الصحي بالإقامة بينما نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين والمقدرة ب 50% الذين يرون أن الإقامة الجامعية لم تشهد تحسينات في مرافقها يرون أن الخدمات الصحية غير متوفرة بشكل كافي داخل الإقامة الجامعية

نستنتج من خلال الجدول رقم 5 أن هناك علاقة بسيطة بين ما تشهده الخدمات الجامعية من تحسينات على مستوى مرافقها وانعكاس ذلك إيجابا على تحسن الخدمات الصحية بالإقامة الجامعية ولكن يبقى ذلك غير كافي وبعيد عن ما يحتاجه الطلبة بالفعل لأن التحسن لم يمس المرافق الصحية رغم تحسن الخدمات الصحية إلا أنه يجب أن تكون هناك مرافق صحية ومعدات صحية في المستوى لأن تحسن الخدمات الصحية لا يكتمل إلا متوفر مرافق صحية في المستوى تتوفر على جميع المعدات الصحية الضرورية والمطلوبة داخل الإقامات الجامعية

من خلال المعطيات في الجدول رقم 5 يتبين أن هناك اختلالا في التوازن بين ما يتم تحسينه فعليا من مرافق، وبين ما يحتاجه الطلبة على أرض الواقع، خاصة في الجانب الصحي، مما يتطلب إعادة النظر في سياسات التهيئة والتوزيع العادل الموارد الإصلاح على مختلف أوجه الحياة الطلابية داخل الإقامات. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن تحسينات المرافق داخل الإقامات الجامعية لم تشمل بشكل فعلي وجاد الجانب الصحي، وهو ما يعكس خللا في رؤية الإدارة لتحديد أولويات الطلبة واحتياجاتهم الأساسية، كما قد بشير إلى وجود تفاوت في جودة المرافق الصحية وما تتوفره على إمكانيات ومعدات، من مجمع إلى آخر، ما يمكن ربطه بالعوامل التنظيمية أو بدرجة مشاركة الطلبة أنفسهم في المطالبة بحقوقهم أو التنبيه إلى النقائص.

إن الإقامة الجامعية وبحسب النظرية البنائية الوظيفية التي من بين أهم ما تطرحه أن لكل بناء وظيفة معينة أوجد أو وجد من أجلها وفي هاته الحالة فإن الإقامة الجامعية ولكي تؤدي وظيفتها بشكل فعلي وكامل يجب أن تنضم تلك التحسينات التي تشهدها مرافقها جانب الخدمات الصحية ، هذا الجانب المهم الذي يطرح نفسه بقوة داخل أي بناء تنظيمي خاصة ما يتعلق بقطاع هام كقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وما يتعلق بقطاع الخدمات الجامعية لأنها تظم عدد كبير من الطلبة الذين يحتاجون لخدمات صحبة في المستوى لأن منهم من لديهم وضع صحي خاص يستلزم خدمات صحية في المستوى كا يستلزم توفر مرافق صحية في المستوى تتوفر على كل المعدات الصحية الواجب توفرها ، ولأننا نتكلم عن صحة الإنسان التي لا يجب التلاعب بها

وإهمالها مهما كانت الذرائع والأسباب، وعليه من حق الطالب لكي يركز على دراسته أن لا يقلق على صحته داخل الإقامة الجامعية ومن هنا على الوصاية والإدارات الخاصة بالإقامات الجامعية وأن تولي أهمية قصوى للمرافق الصحية بالإقامات الجامعية بشكل كافي ومرضي لكل الطلبة الموجودين بتلك الإقامات والذين يقضون قسم كبير من السنة في تلك فيها، مما يستلرم ضرورة توفر خدمات صحية في المستوى طوال الموسم الدراسي دون أي نقائص ، وهذا الأمر لا يكتمل ولا يتحقق إلا بوجود مرافق صحية في المستوى تتوفر على كل الوسائل والمعدات الصحية المطلوبة

الجدول رقم 06: يمثل العلاقة بين تحسين المرافق والاهتمام بالنظافة

شهدت الإقامة تحسينات في المرافق / هناك اهتمام بالنظافة	شهدت تحسينات في المرافق		لم تشهدت تحسينات في المرافق		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
هناك اهتمام بالنظافة	06	%60	84	%93.3	90	90%
ليس هناك اهتمام بالنظافة	04	%40	06	%6.7	10	10%
المجموع	10	100	90	100	100	100

تحليل الجدول:

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة، مقدرة ب 90%، يرون أن هناك اهتماماً بالنظافة داخل الإقامة الجامعية، في حين أن ما نسبته 10% من المبحوثين فقط يرون أن الإقامة الجامعية لا يوجد بها اهتمام بالنظافة بالشكل الكافي والمطلوب داخل الإقامة الجامعية.

فيما يخص الطلبة الذين يرون أن الإقامة الجامعية لم تشهد تحسن في المرافق نجد أن ما نسبته 93.3% أجابوا بأنه يوجد اهتمام بالنظافة داخل الإقامة الجامعية، وهو ما يعني أن أغلب الطلبة الذين أقروا بعدم وجود تحسينات في المرافق يرون بأن النظافة قد شهدت اهتماماً، في المقابل نجد أن ما نسبته 6.7% من نفس الفئة يرون أن الاهتمام بالنظافة غير متوفر بشكل كافي.

أما بالنسبة لفئة الطلبة الذين يرون أن الإقامة الجامعية شهدت تحسينات في المرافق فإن أكبر نسبة مقدرة ب 60% يرون بأن هناك تحسن في المرافق ومع ذلك يرون بأن هناك اهتمام بالنظافة داخل الإقامة الجامعية، في حين نجد أن 40% من هذه الفئة يرون أن هناك تحسن في المرافق ولكن لا يوجد اهتمام كافي بالنظافة بالإقامة الجامعية.

وإذا ما قارنا بين الخانات الصدرية في الجدول نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين مقدرة ب 93.3% من المبحوثين الذين يرون أن الإقامة الجامعية لم تشهد تحسينات في المرافق يرون أن ذلك لم ينعكس سلباً على الاهتمام بالنظافة بالإقامة، بينما نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين والمقدرة ب 60% الذين يرون أن الإقامة الجامعية شهدت تحسينات في مرافقها يرون أن هناك اهتمام بالنظافة داخل الإقامة الجامعية.

نستنتج من خلال الجدول انه ليس هناك علاقة بين ما تشهده الإقامات الجامعية من تحسينات على مستوى مرافقها وانعكاس ذلك على مستوى الاهتمام بالنظافة بالإقامة الجامعية، ولكن يبقى ذلك غير كافي وبعيد عن ما يحتاجه الطلبة بالفعل لأن التحسن لم يشمل جانب النظافة بالشكل المطلوب رغم وجود اهتمام بالنظافة إلا أنه يجب أن تكون هناك معايير نظافة في المستوى ومعدات نظافة في المستوى لأن الاهتمام بالنظافة لا يكتمل إلا بتوفر وسائل ومعدات نظافة في المستوى تتوفر على جميع المواد والأدوات الضرورية والمطلوبة داخل الإقامات الجامعية.

من خلال المعطيات في الجدول يتبين أن هناك اختلالاً في التوازن بين ما يتم تحسينه فعلياً من مرافق، وبين ما يحتاجه الطلبة على أرض الواقع، خاصة في جانب النظافة، مما يتطلب إعادة النظر في سياسات التهيئة والتوزيع العادل للموارد والإصلاح على مختلف أوجه الحياة الطلابية داخل الإقامات. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن تحسينات المرافق داخل الإقامات الجامعية لم تشمل بشكل فعلي وجاد جانب النظافة، وهو ما يعكس خللاً في رؤية الإدارة لتحديد أولويات الطلبة واحتياجاتهم الأساسية، كما قد يشير إلى وجود تفاوت في جودة معايير النظافة وما تتوفر عليه من إمكانيات ومعدات، من مجمع إلى آخر، ما يمكن ربطه بالعوامل التنظيمية أو بدرجة مشاركة الطلبة أنفسهم في المطالبة بحقوقهم أو التنبيه إلى النقائص.

إن الإقامة الجامعية وبحسب النظرية البنائية الوظيفية التي من بين أهم ما تطرحه أن لكل بناء وظيفة معينة أوجد أو وجد من أجلها وفي هذه الحالة فإن الإقامة الجامعية ولكي تؤدي وظيفتها بشكل فعلي وكامل يجب أن تتضمن تلك التحسينات التي تشهدها مرافقها جانب النظافة، هذا الجانب المهم الذي يطرح نفسه بقوة داخل أي بناء تنظيمي خاصة ما يتعلق بقطاع هام كقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وما يتعلق بقطاع الخدمات الجامعية لأنها تضم عدد كبير من الطلبة الذين يحتاجون لمعايير نظافة في المستوى لأن منهم من لديهم حساسية خاصة تستلزم مستوى نظافة عالي كما يستلزم توفر وسائل نظافة في المستوى تتوفر على كل المواد والأدوات الواجب توفرها، ولأننا نتكلم عن صحة الإنسان التي لا يجب التلاعب بها وإهمالها مهما كانت

الذرائع والأسباب، وعليه من حق الطالب لكي يركز على دراسته أن لا يقلق على نظافة بيئته داخل الإقامة الجامعية ومن هنا على الوصاية والإدارات الخاصة بالإقامات الجامعية وأن تولي أهمية قصوى لمعايير النظافة بالإقامات الجامعية بشكل كافي ومرضي لكل الطلبة الموجودين بتلك الإقامات والذين يقضون قسم كبير من السنة فيها، مما يستلزم ضرورة توفر خدمات نظافة في المستوى طوال الموسم الدراسي دون أي نقائص، وهذا الأمر لا يكتمل ولا يتحقق إلا بوجود معايير نظافة في المستوى تتوفر على كل الوسائل والمعدات والمواد المطلوبة.

الجدول رقم 07: يمثل العلاقة بين التحسينات في المرافق ودورات المياه وتحسن خدماتها

شهدت الاقامات تحسنات في المرافق / شهدت دورات المياه تحسن خدماتها	شهدت تحسينات في المرافق		لم تشهدت تحسينات في المرافق		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
شهدت دورات المياه تحسنا	08	%80	02	%2.2	10	10
لم تشهد دورات المياه تحسنا	02	%20	88	%97.8	90	90
المجموع	10	100	90	%100	100	%100

تحليل الجدول

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة، مقدرة بـ 90%، يرون أن الاقامة لم تشهد تحسينات في المرافق، في حين ان ما نسبته 10% من المبحوثين فقط يرون أن الاقامة شهدت تحسينات في المرافق.

ففيما يخص الطلبة الذين يرون أن ليس هناك تحسن في المرافق، نجد أن ما نسبته 97،8% أجابوا بأن دورات المياه لم تشهد أي تحسن وهذا يدل على أن تحسن دورات المياه مرتبط غالبًا بالإصلاحات العامة، في المقابل نجد أن ما نسبته 2،2% من نفس الفئة يرون أن الاقامة شهد تحسينات في دورات المياه، ما قد يعكس وجود إصلاحات موضعية أو غير شاملة.

أما بالنسبة لفئة الطلبة الذين يرون أن الإقامة شهدت تحسن في المرافق، فإن أكبر نسبة مقدرة بـ 80% يرون بأن الاقامة شهدت تحسن في دورات المياه ،في حين أن ما نسبته 20% يرون

أن دورات المياه لم تشهدت تحسينات، وهو ما يمكن تفسيره بعدم تعميم الإصلاحات أو أنها لم تمس الجوانب المرتبطة بالنظافة والصرف الصحي.

وإذا ما قارنا بين الخانات الصدرية في الجدول رقم 07، نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين مقدرة بـ 97.8% هم الذين يرون أن الاقامة لم تشهد تحسينات في المرافق وأن دورات المياه لم تتحسن أيضا، وهو ما يعكس ،في حين نجد أكبر نسبة من المبحوثين الذين يرون أن هناك تحسن في المرافق يقابله تحسن في دورات المياه مقدرة بـ80 % .

نستنتج من خلال الجدول رقم 07 أن هناك علاقة قوية بين تحسينات المرافق وتحسن خدمات دورات المياه.

من خلال معطيات الجدول رقم 7 وما يظهره من نتائج، يتبين أن هناك تداخلا بين ظروف المرافق الصحية والإصلاحات العامة، ما يمكن ربطه بالعوامل التنظيمية أو بدرجة مشاركة الطلبة أنفسهم في المطالبة بحقوقهم أو التنبيه إلى النقائص.

إن الإقامة الجامعية وبحسب النظرية البنائية الوظيفية التي من بين أهم مبادئها تكامل وظائف النسق، فإن غياب تحسينات حقيقية في البنية التحتية يؤثر على جودة الإقامة، ويؤدي إلى ضعف في أداء المنظومة ككل ويُفقدها فعاليتها كمحيط ملائم للطالب.وبإعتبار أن الإقامة عبارة عن بناء له وظيفة معينة أو مجموعة وظائف تتداخل وتتكامل فيما بينها ،فإنه لا يمكن الإعتناء بجانب على حساب جانب أخر ،لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على دور البناء ككل في تحقيق الوظيفة التي وجد من أجلها.

الجدول 08: العلاقة بين طريقة الصيانة المنتظمة داخل الإقامة وتحسن خدمات الإضاءة والمياه

الصيانة تتوفر بشكل دائم منتظمة وفي وقتها / تتوفر الإضاءة والمياه	الصيانة منتظمة		الصيانة غير منتظمة		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
تتوفر الإضاءة والمياه بشكل كافي	05	%25	05	%6.7	10	%10
لا تتوفر الإضاءة والمياه بشكل كافي	15	%75	75	%83.3	90	%90
المجموع	20	100	80	%100	100	%100

تحليل الجدول:

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة، مقدرة بـ 90%، يرون أن الإضاءة والمياه لا تتوفر بشكل دائم، في حين ان ما نسبته 10% فقط من المبحوثين يرون أن الإضاءة والمياه تتوفر بشكل دائم وفي وقتها.

ففيما يخص الطلبة الذين يرون أن الصيانة غير منتظمة ولا تتم في وقتها، نجد أن ما نسبته 83،3% أجابوا بأن الإضاءة والمياه لا تتوفر بشكل دائم وكافي، ما يشير إلى أن انتظام الصيانة لا يساهم في توفير الخدمات الأساسية، في المقابل نجد أن ما نسبته 6.7% من نفس الفئة يرون أن الإضاءة والمياه تتوفر بشكل دائم، ما يمكن تفسيره بأن تحسين جانب الصيانة لا يشمل بالضرورة كل الجوانب الخدمية.

أما بالنسبة لفئة الطلبة الذين يرون أن الصيانة تتم بطريقة منتظمة وفي وقتها، فإن أكبر نسبة مقدرة بـ 75% يرون بأن الإضاءة والمياه لا تتوفر بشكل دائم، في حين أن ما نسبته 25% يرون أن الإضاءة والمياه تتوفر بشكل كافي وفي وقتها ومع ذلك يرى 75% أن الإضاءة تتوفر بشكل دائم.

وإذا ما قارنا بين الخانات الصدرية في الجدول رقم 08، نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين مقدرة بـ 83.3% هم الذين يرون أن الصيانة لا تتم بانتظام وأن ذلك إنعكس سلبا على مدى توفر الإضاءة والمياه ،في حين أن أكبر نسبة من المبحوثين والمقدرة ب75% الذين يرون أن الصيانة تتوفر بشكل منتظم يرون أن اللإضاءة والمياه أيضا لا تتوفر بشكل كافي دائم.

نستنتج من خلال الجدول رقم 08 أنه ليس هناك علاقة بين مدى توفر الصيانة المنتظمة داخل الإقامة الجامعية وبين مدى توفر الإضاءة والمياه بشكل كافي داخل الإقامة هناك علاقة بسيطة بين الصيانة المنتظمة وتوفر الإضاءة بشكل دائم، مما يعكس أن عمال الصيانة لا يغطون كل النقائص داخل الإقامة الجامعية بسبب ضعف المتابعة المستمرة.

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، يتبين أن هناك خللا في انتظام الخدمات داخل الإقامة، ما يمكن ربطه بالعوامل التنظيمية أو بدرجة مشاركة الطلبة في المطالبة بالإصلاحات ومراقبة تنفيذها.

إن الإقامة الجامعية وبحسب النظرية البنائية الوظيفية، التي تؤكد على أن استقرار أي نسق اجتماعي يتطلب تكامل أجزائه، فإن غياب الصيانة المنتظمة يؤدي إلى تفكك في أداء النسق الجامعي، ويؤثر على بيئة الطالب بشكل مباشر في دراسته ومعيشته.

الجدول 09: العلاقات بين تحسينات المرافق واهتمام بالإطعام وتحسين جودته

شهدت الإقامة تحسينات في المرافق / هناك اهتمام بالإطعام وتحسين جودت	شهدت تحسينات في المرافق		لم تشهدت تحسينات في المرافق		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
هناك اهتمام بالإطعام وتحسين جودت داخل الإقامة	00	00	00	00	00	%00
ليس هناك اهتمام بالإطعام وتحسين جودت داخل الإقامة	10	%100	90	%100	100	%100
المجموع	10	%100	90	%100	100	%100

تحليل الجدول:

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة، مقدرة بـ 100%، يرون أن الاقامة لم تشهد تحسينات في المرافق، في حين ان ما نسبته 00% من المبحوثين فقط يرون أن الاقامة شهدت تحسينات في المرافق.

ففيما يخص الطلبة الذين يرون أن الإقامة الجامعية قد شهدت تحسينات في المرافق ، نجد أن ما نسبته 100% أجابوا بأنه ليس هناك اهتماما بالإطعام وتحسين جودته داخل الإقامة، وهذا يعكس غيابا تاما لتحسين خدمات الإطعام حتى مع وجود بعض التحسينات في البنية التحتية، في المقابل نجد أن ما نسبته 0% من نفس الفئة يرون أن الاقامة لم تشهد تحسينات في المرافق، مما يدل على إجماع مطلق بعدم وجود اهتمام فعلي بالإطعام في كل الحالات.

أما بالنسبة لفئة الطلبة الذين يرون أن الإقامة الجامعية لم تشد تحسينات في المرافق ليس هناك، فإن أكبر نسبة مقدرة بـ 100% يرون بأنه ليس هناك تحسينات في نوعية الإطعام وجودته داخل الإقامة الجامعية، وفي المقابل نجد نسبة 00% يرون أن هناك تحسينات في المرافق يرافقه تحسن في جودة الإطعام ونوعيته داخل هاته الإقامة، وهو ما يمكن تفسيره بأن التحسينات في البنية التحتية لم تنعكس إطلاقا على الخدمات الغذائية، أو أن المرافق المحسنة لا تشمل مطاعم الإقامات، ما يمكن تفسيره أيضا بأن الإصلاحات اقتصرت على الجوانب المادية فقط دون مساس بنوعية الخدمات المقدمة فعليا للطلبة.

وإذا ما قارنا بين الخانات الصدرية في الجدول رقم 09، نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين، مقدرة بـ 100%، هم الذين يرون أنه ليس هناك اهتمام بالإطعام وتحسين جودته سواء في الإقامات التي شهدت تحسينات في المرافق أو تلك التي لم تشهد، ما يدل على أن جودة الإطعام لم تكن محل أي تطوير أو تغيير.

نستنتج من خلال الجدول رقم 09 بأنه ليس هناك أي علاقة بين تحسينات المرافق والاهتمام بالإطعام، حيث لم يُسجل أي إدراك لدى الطلبة بوجود تحسن في جودة الإطعام حتى مع وجود تحسينات في المرافق.

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، يتبين أن هناك انفصالا واضحا بين تطوير البنية المادية داخل الإقامات الجامعية وتحسين نوعية الخدمات المرتبطة بالحياة اليومية للطلبة، ما يمكن ربطه بالعوامل التنظيمية، أو بدرجة مشاركة الطلبة في نقل ملاحظاتهم والضغط لتحسين الإطعام كمطلب أساسي.

إن الإقامة الجامعية، وبحسب النظرية البنائية الوظيفية، التي تؤكد على ضرورة انسجام الوظائف داخل النسق، فإن غياب التنسيق بين تحسينات البنية التحتية وجودة الخدمات الأساسية مثل الإطعام يخلق اختلالا وظيفيا داخل الإقامة، ويؤثر سلبا على رفاه الطالب واستقراره، ما يُفقد الإقامة دورها في دعم الحياة الجامعية بشكل متوازن.

الجدول رقم10: يمثل العلاقة كفاية الإجراءات الأمنية ومدى شعور الطلبة بالأمان داخل الإقامة الجامعية

الشعور بالأمان داخل الإقامة / الإجراءات الأمنية داخل الإقامة تعتبر كافية	الإجراءات الأمنية كافية		الإجراءات الأمنية غير كافية		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
يشعرون بالأمان	60	%100	%00	%00	60	%60
لا يشعرون بالأمان	00	%00	%40	%100	40	%40
المجموع	60	%100	40	%100	100	%100

تحليل الجدول:

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة، مقدرة بـ 60%، يشعرون بالأمان، في حين أن ما نسبته 40% من المبحوثين لا يشعرون بالأمان.

ففيما يخص الطلبة الذين يرون أن الإجراءات الأمنية داخل الإقامة تعتبر كافية، نجد أن ما نسبته 100% أجابوا بأنهم يشعرون بالأمان داخل الإقامة، وهو ما يدل على وجود علاقة قوية بين فعالية الإجراءات الأمنية والإحساس بالراحة النفسية، في المقابل نجد أن ما نسبته 0% من نفس الفئة يرون أنهم لا يشعرون بالأمان، مما يعكس رضا شبه تام لدى هذه الفئة عن الوضع الأمني.

أما بالنسبة لفئة الطلبة الذين يرون أن الإجراءات الأمنية غير كافية، فإن أكبر نسبة مقدرة بـ 100% يرون بأنهم لا يشعرون بالأمان داخل الإقامة، ومع ذلك فإن 0% من هذه الفئة يرون أنهم يشعرون بالأمان، وهو ما يبرز أثر مباشر لنقص التغطية الأمنية على الاستقرار النفسي للطلبة.

كما نلاحظ أن نسبة 100% أيضا من الذين يرون أن الإجراءات الأمنية كافية، يقابلها رأي مفاده الشعور التام بالأمان داخل الإقامة، مما يعكس تطابقا كاملا بين إدراك جودة الحماية والإحساس النفسي بالطمأنينة.

وإذا ما قارنا بين الخانات الصدرية في الجدول رقم 10، نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين، مقدرة بـ 100%، هم الذين يرون تطابقا كاملا بين الشعور بالأمان وتقديرهم بأن الإجراءات الأمنية كافية أو غير كافية، مما يدل على علاقة مباشرة وثابتة بين المتغيرين.

نستنتج من خلال الجدول رقم 10 أن هناك علاقة قوية بين الإجراءات الأمنية والشعور بالأمان داخل الإقامة، إذ أن كل من يرى بأن الإجراءات كافية يشعر بالأمان، والعكس صحيح، ما يشير إلى أن جودة الخدمات الأمنية لها تأثير مباشر على الحالة النفسية للطلبة.

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، يتبين أن الشعور بالأمان مرتبط ارتباطا وظيفيا بمدى جدية الإدارة في تطبيق الإجراءات الأمنية، وهو ما يمكن ربطه بالعوامل التنظيمية مثل وجود أعوان أمن مدربين، تغطية المداخل والمرافق، أو بدرجة تفاعل الطلبة أنفسهم مع هذه الإجراءات.

إن الإقامة الجامعية، وبحسب النظرية البنائية الوظيفية، التي ترى أن كل وظيفة اجتماعية تؤثر في استقرار النسق العام، فإن تحقيق الأمن داخل الإقامة يعزز من التوازن ويجعل من بيئة الإقامة فضاءً صحيا نفسيا واجتماعيا للطلبة، ويدعم قدرتهم على التركيز والتحصيل ضمن جو خالٍ من التهديدات أو الانزعاج.

ثانيا- تحليل نتائج الفرضية الثانية:

الجدول رقم 11: يمثل العلاقة بين كفاية الإجراءات الأمنية ومدى شعور الطلبة بالراحة داخل الإقامة الجامعية

كفاية الإجراءات الأمنية داخل الإقامة / الأجواء بالإقامة	الإجراءات الأمنية كافية		الإجراءات الأمنية غير كافية		المجموع	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
مريحة	55	%78.5	05	%16.7	60	%60
غير مريحة	15	%21.5	25	%83.3	40	%40
المجموع	70	100	30	100	100	100

تحليل الجدول

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة، مقدرة بـ 60%، يرون أن الأجواء داخل الإقامة مريحة، في حين ان ما نسبته 40% من المبحوثين فقط يرون أن الأجواء غير مريحة.

ففيما يخص فئة الطلبة الذين يرون أن الإجراءات الأمنية غير كافية، فإن أكبر نسبة مقدرة بـ 83.3% يرون بأن الأجواء داخل الإقامة غير مريحة، ومع ذلك يرى 16،7% من نفس الفئة أن الأجواء مريحة، وهو ما قد يعكس تباينًا في التجارب الفردية أو تأثر الراحة بعوامل أخرى مثل الزملاء أو النظافة.

أما بالنسبة للطلبة الذين يرون أن الإجراءات الأمنية داخل الإقامة تعتبر كافية، نجد أن ما نسبته 78.5% أجابوا بأن الأجواء مريحة، وهذا يعكس وجود تأثير مباشر للإجراءات الأمنية على الإحساس العام بالراحة داخل الإقامة، في المقابل نجد أن ما نسبته 21،5% من نفس الفئة يرون أن الأجواء غير مريحة، ما يمكن تفسيره باختلاف في توقعات الراحة أو بعوامل أخرى تتجاوز الجانب الأمني.

وإذا ما قارنا بين الخانات الصدرية في الجدول رقم 11، نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين، مقدرة بـ 83.3%، هم الذين يرون أن الإجراءات الأمنية غير كافية وأن الأجواء غير مريحة، ما يدل على عدم وجود ترابط بين ضعف الأمن وتدهور الإحساس بالراحة العامة داخل الإقامة.

نستنتج من خلال الجدول رقم 11 أنه ليس هناك علاقة بين كفاية الإجراءات الأمنية والشعور بالراحة داخل الإقامة،مما يدل على أن الشعور بالراحة للطلبة ليس له علاقة بالإجراءات الأمنية ويعود لإعتبارات.

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، يتبين أن مستوى الراحة داخل الإقامة يتأثر بشكل مباشر بجودة الإجراءات التنظيمية، وهو ما يمكن ربطه بالعوامل الإدارية، أو بدرجة استجابة الإدارة لمطالب الطلبة في توفير بيئة منظمة وهادئة.

إن الإقامة الجامعية وبحسب النظرية البنائية الوظيفية، التي ترى أن كل وظيفة تؤدي دورا تكامليا في النسق، فإن كفاية الإجراءات الأمنية تعزز من الإحساس العام بالراحة، وهذا ليس العامل الوحيد لشعور الطلبة بالراحة داخل الإقامة الجامعية بل يعود لتوفر مجموعة من العوامل الأخرى المتداخلة والتي تتكامل فيما بينها لأن الإقامة عبارة عن بناء وظيفي يسير وفق نسق معين يتأثر بعدت عوامل وظروف متداخلة ومكملة لبعضها البعض ولا ينبغي التركيز على عامل واحد وإهمال بقية العوامل حيث هاته العوامل معا تساهم في خلق محيط اجتماعي يدعم التحصيل الدراسي، ويمنح الطالب الشعور بالاستقرار والانتماء.

الجدول رقم12: يعبر عن رأي الطلبة حول وجود تحسن ملحوظ في ظروف الإقامة ومدى كفاية خدمات النقل داخل الإقامة

هناك تحسن ملحوظ لظروف إقامة الطالب / خدمات النقل داخل الإقامة تعتبر كافية	هناك تحسن ملحوظ لظروف إقامة الطالب		لم نلاحظ تحسن لظروف إقامة الطالب		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
كافية	01	%10	09	%10	10	%10
غير كافية	09	%90	81	%90	90	%90
المجموع	10	%100	90	%100	100	%100

تحليل الجدول

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة، مقدرة بـ 90%، يرون أن خدمات النقل داخل الإقامة غير كافية، في حين أن ما نسبته 10% فقط من المبحوثين يرون أن خدمات النقل كافية.

ففيما يخص الطلبة الذين يرون أن هناك تحسنًا ملحوظًا في ظروف إقامة الطالب، نجد أن ما نسبته 90% أجابوا بأن خدمات النقل تعتبر غير كافية، ما قد يدل على استفادة هذه الفئة من بعض المبادرات أو التحسينات الجزئية في النقل، في المقابل نجد أن ما نسبته 10% من نفس الفئة يرون أن خدمات النقل كافية، مما يعكس استمرار الإشكال رغم التحسن في بعض جوانب الإقامة.

أما بالنسبة لفئة الطلبة الذين يرون أنه لم يلاحظوا تحسنًا في ظروف إقامة الطالب، فإن أكبر نسبة مقدرة بـ 90% يرون بأن خدمات النقل غير كافية، ومع ذلك يرى 10% من نفس الفئة أن الخدمة كافية، ما يمكن تفسيره بتباين جغرافي أو مؤقت في توفير النقل بين الأجنحة أو الإقامات.

وإذا ما قارنا بين الخانات الصدرية في الجدول رقم 12، نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين، مقدرة بـ 90%، هم الذين يرون أن خدمات النقل غير كافية، سواء لاحظوا تحسنًا في ظروف الإقامة أو لم يلاحظوا، مما يدل على أن مشكل النقل يُعد من بين النقاط المشتركة التي يعاني منها أغلب الطلبة وليس له علاقة بالتحسينات الملاحظة بالإقامة الجامعية.

نستنتج من خلال الجدول رقم 12 أنه ليس هناك علاقة بين تحسن ظروف الإقامة وتقييم خدمات النقل الجامعي لهاته الإقامة .

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، يتبين أن خدمات النقل تشكل نقطة ضعف في منظومة الخدمات الجامعية، وهو ما يمكن ربطه بالعوامل التنظيمية كقلة الحافلات، سوء البرمجة الزمنية أو بعد الإقامة عن القاعات، أو بدرجة مطالبة الطلبة بتحسين الخدمة.

إن الإقامة الجامعية، وبحسب النظرية البنائية الوظيفية، التي ترى أن كل مكون في النسق يؤدي دورًا تكامليًا، فإن ضعف خدمات النقل يؤثر على نسق الحياة الجامعية بشكل عام، ويعيق قدرة الطلبة على التفاعل الإيجابي داخل الوسط الجامعي، بما ينعكس سلبًا على التزامهم بالحضور والتكوين.

الجدول رقم13: يمثل العلاقة بين مدى تطبيق الإصلاحات الموصى بها ومدى شعور الطلبة براحة الأجواء داخل الإقامة

هناك تطبيق تفعلي للإصلاحات الموص بها / لأجواء داخل الإقامة مريحة	هناك تطبيق تفعلي للإصلاحات الموص بها		ليس هناك تطبيق تفعلي للإصلاحات الموص بها		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
مريحة	10	%25	60	%100	70	%70
غير مريحة	30	%75	00	00	30	%30
المجموع	40	%100	60	%100	100	%100

تحليل الجدول

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة، مقدرة بـ 70%، يرون أن الأجواء داخل الإقامة مريحة، في حين أن ما نسبته 30% من المبحوثين فقط يرون أن الأجواء غير مريحة.

ففيما يخص فئة الطلبة الذين يرون أنه ليس هناك تطبيق فعلي للإصلاحات الموصى بها، فإن أكبر نسبة مقدرة بـ 100% يرون بأن الأجواء داخل الإقامة مريحة، وفي المقابل يرى 0% من هذه الفئة أن الأجواء غير مريحة.

اما بالنسبة لفئة الطلبة الذين يرون أن هناك تطبيقًا فعليًا للإصلاحات الموصى بها، نجد أن ما نسبته 75% أجابوا بأن الأجواء داخل الإقامة غير مريحة، في المقابل نجد أن ما نسبته 25% من نفس الفئة يرون أن الأجواء غير مريحة، مما يعكس أن الإصلاحات لم تكن كافية أو لم تُنفذ بشكل شامل يؤثر فعلاً على راحة الطلبة.

وإذا ما قارنا بين الخانات الصدرية في الجدول رقم 13، نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين، مقدرة بـ 100%، هم الذين يرون أن الأجواء داخل الإقامة مريحة رغم عدم وجود تطبيق فعلي للإصلاحات، مما يثير ملاحظة مفادها أن الراحة لا ترتبط دائمًا بالإصلاحات الشكلية أو الرسمية.

نستنتج من خلال الجدول رقم 13 أن هناك علاقة بين تطبيق الإصلاحات الموصى بها وتحسن الأجواء داخل الإقامة، ولكنها علاقة متناقضة في بعض أوجهها، حيث إن أغلب من لا يلاحظون تطبيق الإصلاحات يعبّرون عن رضاهم العام، ما يوحي بتأثير عناصر أخرى غير ملموسة في تحديد شعور الراحة.

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، يتبين أن تقييم الطلبة للأجواء داخل الإقامة قد لا يرتبط دومًا بالإجراءات الرسمية، بل يتأثر أيضا بالظروف اليومية، والعلاقات الاجتماعية، ومدى شعور الطلبة بالاستقلالية داخل المحيط الداخلي، وهو ما يمكن ربطه بالعوامل التنظيمية، أو بدرجة تفاعل الطلبة مع محيطهم ومشاركتهم في تسيير الحياة الداخلية.

إن الإقامة الجامعية، وبحسب النظرية البنائية الوظيفية، التي تؤكد على أهمية التوازن بين البنية التنظيمية والوظائف النفسية والاجتماعية، فإن الإصلاحات المادية إن لم تُرافقها إصلاحات في نمط التسيير ومشاركة الطلبة، فلن تؤدي إلى نتائج فعالة، مما يحدّ من قدرة النسق على أداء دوره كاملا في دعم الطالب وتحقيق اندماجه.

الجدول رقم14: يمثل العلاقة بين مدى كفاية الإصلاحات المنجزة ومدى كفاية الظروف التنظيمية داخل الإقامة

تعتبر الإصلاحات التي تمت كافية / الظروف التنظيمية داخل الإقامة كافية	كافية		غير كافية		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الظروف التنظيمية داخل الإقامة كافية	00	%00	70	%70	70	%70
الظروف التنظيمية داخل الإقامة غير كافية	00	%00	30	%30	30	%30
المجموع	00	%00	100	%100	100	%100

تحليل الجدول

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة، مقدرة بـ 70%، يرون أن الظروف التنظيمية داخل الإقامة كافية، في حين أن ما نسبته 30% فقط من المبحوثين يرون أن الظروف التنظيمية غير كافية.

ففيما يخص الطلبة الذين يرون أن الظروف التنظيمية داخل الإقامة غير كافية، نجد أن ما نسبته 70% أجابوا بأن الظروف التنظيمية داخل الإقامة كافية، وهذا يعكس مفارقة واضحة بين الرضا عن النظام الإداري الداخلي وبين تقييم الإصلاحات كمجهود شامل، في المقابل نجد أن ما نسبته 30% من نفس الفئة يرون أن الظروف التنظيمية غير كافية، ما يدل على غياب تام للثقة في أن الإصلاحات قد لامست فعلاً احتياجاتهم.

أما بالنسبة لفئة الطلبة الذين يرون أن الإصلاحات المعمول بها كافية، فإن أكبر نسبة منعدمة مقدرة بـ 00% يرون أيضًا بأن الظروف التنظيمية سواء كافية أو غير كافية ليس له علاقة بكفاية الإصلاحات .

وإذا ما قارنا بين الخانات الصدرية في الجدول رقم 14، نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين، مقدرة بـ 70%، هم الذين يرون أن الظروف التنظيمية داخل الإقامة كافية رغم أن الإصلاحات المنجزة غير كافية، وهو ما يدل على أن التنظيم اليومي قد يُدار بشكل مرضٍ حتى في ظل غياب إصلاحات جوهرية.

نستنتج من خلال الجدول رقم 14 أن هناك علاقة بسيطة لكن متناقضة بين كفاية الإصلاحات ومدى كفاية الظروف التنظيمية داخل الإقامة، حيث لا يبدو أن الإصلاحات المنفذة قد أثرت بشكل ملموس في تحسين التنظيم الداخلي، ما يدعو للتساؤل حول جدوى هذه الإصلاحات وطبيعتها.

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، يتبين أن تقييم التنظيم داخل الإقامة قد يعتمد أكثر على كفاءة الإدارة اليومية والتسيير البشري، وليس فقط على الإصلاحات الرسمية، وهو ما يمكن ربطه بالعوامل الهيكلية أو بدرجة استقلالية مسيري الإقامة، أو حتى بمشاركة الطلبة في خلق مناخ تنظيمي جيد.

إن الإقامة الجامعية، وبحسب النظرية البنائية الوظيفية، التي تفترض أن الاستقرار ينتج عن تكامل بين الأدوار والبُنى، فإن التنظيم الداخلي وإن بدا كافيًا، لن يصمد أمام غياب إصلاحات فعلية، مما يُعرض النسق لعدم التوازن على المدى الطويل، ويحد من فاعليته كمحيط داعم ومتكامل للطالب.

الجدول رقم 15: يمثل العلاقة بين تطبيق الإصلاحات الموصي بها والاحتياجات التي يراها الطلبة لتحسين ظروف إقامتهم

هناك تطبيق تفعلي للإصلاحات / ما ينقص الطلبة	هناك تطبيق تفعلي للإصلاحات الموص بها		ليس هناك تطبيق تفعلي للإصلاحات الموص بها		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
الأمن الفعال	00	%00	13	%13	13	%13
النظافة المستمرة والمرافقة الصحية	00	%00	17	%17	17	%17
تحسين النقل والاطعام	00	%00	40	%40	40	%40
تطبيق الإصلاحات	00	%00	18	%18	18	%18
المساوات بين المجمعات	00	%00	12	%12	12	%12
المجموع	00	%00	100	%100	100	%100

تحليل الجدول:

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة، مقدرة بـ 40%، يرون أن تحسين النقل والإطعام هو العنصر الأهم الذي ينقصهم لتحسين ظروف الإقامة، في حين أن بقية النسب توزعت على عناصر أخرى بدرجات متفاوتة، أبرزها تطبيق الإصلاحات (18 (% والنظافة والمرافقة الصحية (17.(%

ففيما يخص الطلبة الذين يرون أن هناك تطبيقًا فعليًا للإصلاحات الموصى بها، نجد أن ما نسبته 0% أجابوا بأي مطلب، وهو ما يؤكد غيابًا كليًا لثقة هذه الفئة أو قلة تمثيلها في العينة، في

المقابل نجد أن ما نسبته 100% من الطلبة يرون أنه لا يوجد تطبيق فعلي للإصلاحات، وقد عبّروا جميعًا عن حاجتهم لمجموعة من النقائص التي تمسّ حياتهم اليومية.

أما بالنسبة لفئة الطلبة الذين يرون أن ليس هناك تطبيق فعلي للإصلاحات الموصى بها، فإن أكبر نسبة مقدرة بـ 40% يرون بأن تحسين النقل والإطعام هو أهم مطلب لتحسين ظروف إقامتهم، وهو ما يعكس استياءً واضحًا من خدمات أساسية كان يفترض أن تشملها الإصلاحات.

كما نلاحظ أن نسبًا معتبرة أيضًا ترى أن تطبيق الإصلاحات (18 (%والنظافة والمرافقة الصحية (17 (%من بين الحاجات التي لم تتم تلبيتها، ما يكشف عن تأخر فعلي في تنفيذ توصيات قد تكون طرحت سابقًا، لكنها لم تدخل حيّز التنفيذ بعد.

وإذا ما قارنا بين الخانات الصدرية في الجدول رقم 15، نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين، مقدرة بـ 40%، اختاروا تحسين النقل والإطعام كأولوية، في ظل تأكيدهم على غياب تطبيق الإصلاحات، مما يدل على أن هذه الخدمات الحيوية تبقى مصدر تذمر جماعي داخل الإقامات.

نستنتج من خلال الجدول رقم 15 أن هناك علاقة واضحة بين غياب تطبيق الإصلاحات الموصى بها وبقاء الحاجات الأساسية غير ملبّاة، وهو ما يعزز من حالة عدم الرضا التي يشعر بها الطلبة، ويعكس فشلًا في تحويل وعود الإصلاح إلى واقع ملموس.

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، يتبين أن الطلبة ما زالوا يعانون من نقائص تمس جوانب حياتهم اليومية، مثل النقل، الإطعام، النظافة، والأمن، وهي جوانب أساسية لا يمكن لأي إصلاح أن يُعتبر ناجحًا ما لم يشملها، وهو ما يمكن ربطه بالعوامل التنظيمية، أو بدرجة التفاعل بين الإدارة والطلبة.

إن الإقامة الجامعية، وبحسب النظرية البنائية الوظيفية، يجب أن تؤدي وظائف تكاملية لخدمة الطالب، وإن غياب التنفيذ الفعلي للإصلاحات يؤدي إلى اختلال في توازن النسق، ويضعف من فعالية الإقامة كمحيط داعم للتعلم والحياة الجامعية، ويزيد من شعور الطلبة بالتهميش.

الجدول رقم16: يمثل العلاقة بين مساهمة الرقمنة في تحسين خدمات الإطعام والقضاء على طوابير الانتظار ومدى تحسن ظروف إقامة الطالب

ساهمت الرقمنة في تحسين خدمات الاطعام / تحسن ظرف الطلبة	الرقمنة ساهمت		الرقمنة لم تساهم		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
هناك تحسن ملحوظ لظروف	05	%50	85	%94.5	90	%90
ليس هناك تحسن ملحوظ لظروف	05	%50	05	%5.5	10	%10
المجموع	10	%100	00	%00	100	%100

تحليل الجدول

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة، مقدرة بـ 90%، يرون أن الرقمنة لم تساهم في تحسين خدمات الإطعام أو القضاء على طوابير الانتظار، في حين أن ما نسبته 10% فقط يرون أن الرقمنة قد ساهمت في ذلك.

ففيما يخص الطلبة الذين يرون أن هناك تحسنًا ملحوظًا في ظروف إقامة الطالب، نجد أن ما نسبته 94.5% أجابوا بأن الرقمنة لم تساهم في تحسين خدمات الإطعام، وهو ما يكشف عن انطباع واسع بأن الرقمنة لم يكن لها تأثير مباشر على تحسين هذه الخدمة الحساسة، في المقابل نجد أن ما نسبته 50% فقط من نفس الفئة يرون أن الرقمنة ساهمت في ذلك، مما يعكس محدودية هذا التأثير أو اقتصاره على بعض المناطق أو الحالات الخاصة.

أما بالنسبة لفئة الطلبة الذين يرون أنه ليس هناك تحسن ملحوظ في ظروف الإقامة، فإن توزيع آرائهم متساوٍ: 50% يرون أن الرقمنة ساهمت، و50% يرون أنها لم تساهم، مما يعكس تباينًا كبيرًا في إدراك هذه الفئة لطبيعة الخدمات الرقمية المقدمة، وقد يعكس كذلك حالات معزولة من الاستفادة الجزئية.

وإذا ما قارنا بين الخانات الصدرية في الجدول رقم 16، نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين، مقدرة بـ 94.5%، هم الذين يرون أن الرقمنة لم تساهم في تحسين الإطعام رغم وجود تحسن عام في ظروف الإقامة، مما يبين أن الرقمنة كوسيلة تقنية لم تؤثر بعد بالقدر الكافي على الخدمات اليومية المباشرة للطالب.

نستنتج من خلال الجدول رقم 16 أن هناك علاقة متناقضة بين الرقمنة وتحسين ظروف الإقامة أو خدمات الإطعام، حيث إن أغلب التحسن المسجل لدى الطلبة لا يُنسب إلى الرقمنة، بل يبدو أنه مرتبط بإصلاحات تقليدية أو تحركات إدارية أخرى.

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، يتبين أن الرقمنة لم تترجم ميدانيًا إلى نتائج فعالة، وهو ما يمكن ربطه بالعوامل التنظيمية مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، أو بعد الطلبة عن أدوات الرقمنة، أو بدرجة عدم إشراكهم في تفعيل هذه الأنظمة.

إن الإقامة الجامعية، وبحسب النظرية البنائية الوظيفية، ينبغي أن تتكامل فيها الوسائل التقنية مع البنى التنظيمية لضمان أداء فعّال، وإذا بقيت الرقمنة شكلاً بدون مضمون، فإن النسق سيتعرض للاختلال، ما يحولها من أداة تحسين إلى مجرد واجهة شكلية دون أثر حقيقي على راحة الطالب أو جودة الخدمات.

ثالثا – مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

نصت الفرضية: ساهمت إصلاحات الوصاية لقطاع الخدمات الجامعية في تحسين ظروف الطلبة

وبناءا على المعطيات التالية:

من خلال الجدول رقم 5 الذي أظهر أن هناك علاقة بسيطة بين ما تشهده الخدمات الجامعية من تحسينات على مستوى مرافقها وانعكاس ذلك إيجابا على تحسن الخدمات الصحية بالإقامة الجامعية ولكن يبقى ذلك غير كافي وبعيد عن ما يحتاجه الطلبة بالفعل لأن التحسن لم يمس المرافق الصحية رغم تحسن الخدمات الصحية إلا أنه يجب أن تكون هناك مرافق صحية ومعدات صحية في المستوى لأن تحسن الخدمات الصحية لا يكتمل إلا متوفر مرافق صحية في المستوى تتوفر على جميع المعدات الصحية الضرورية والمطلوبة داخل الإقامات الجامعية

ومن خلال الجدول6 الذي أظهر انه ليس هناك علاقة بين ما تشهده الإقامات الجامعية من تحسينات على مستوى مرافقها وانعكاس ذلك على مستوى الاهتمام بالنظافة بالإقامة الجامعية، ولكن يبقى ذلك غير كافي وبعيد عن ما يحتاجه الطلبة بالفعل لأن التحسن لم يشمل جانب

النظافة بالشكل المطلوب رغم وجود اهتمام بالنظافة إلا أنه يجب أن تكون هناك معايير نظافة في المستوى ومعدات نظافة في المستوى لأن الاهتمام بالنظافة لا يكتمل إلا بتوفر وسائل ومعدات نظافة في المستوى تتوفر على جميع المواد والأدوات الضرورية والمطلوبة داخل الإقامات الجامعية

و بناءا على نتائج الجدول رقم 07 الذي أظهر أن هناك علاقة قوية بين تحسينات المرافق وتحسن خدمات دورات المياه.

ومن خلال الجدول رقم 08 الذي أظهر أنه ليس هناك علاقة بين مدى توفر الصيانة المنتظمة داخل الإقامة الجامعية وبين مدى توفر الإضاءة والمياه بشكل كافي داخل الإقامة هناك علاقة بسيطة بين الصيانة المنتظمة وتوفر الإضاءة بشكل دائم، مما يعكس أن عمال الصيانة لا يغطون كل النقائص داخل الإقامة الجامعية بسبب ضعف المتابعة المستمرة

ومن خلال الجدول رقم 09 الذي أظهر بأنه ليس هناك أي علاقة بين تحسينات المرافق والاهتمام بالإطعام، حيث لم يُسجل أي إدراك لدى الطلبة بوجود تحسن في جودة الإطعام حتى مع وجود تحسينات في المرافق.

و من خلال الجدول رقم 10 الذي أظهر أن هناك علاقة قوية بين الإجراءات الأمنية والشعور بالأمان داخل الإقامة، إذ أن كل من يرى بأن الإجراءات كافية يشعر بالأمان، والعكس صحيح، ما يشير إلى أن جودة الخدمات الأمنية لها تأثير مباشر على الحالة النفسية للطلبة.

تظهر نتائج الدراسة أن هذه الفرضية تحققت جزئيًا، إذ كشفت البيانات المستخلصة من الميدان عن وجود علاقات متفاوتة القوة بين التحسينات المزعومة في مرافق الإقامات الجامعية وبين انعكاساتها الفعلية على ظروف الطلبة اليومية. وفيما يلي تحليل مفصل لكل مؤشر:

1. **الخدمات الصحية داخل الإقامات:**

رغم التحسن النسبي في الخدمات الصحية، إلا أن المرافق الصحية لم تعرف نفس وتيرة الإصلاح. فقد أشار الطلبة إلى تحسن نسبي في جودة الخدمة (كالكوادر الطبية أو الأدوية)، لكنهم في المقابل أبدوا عدم رضاهم عن البنية التحتية الصحية كغرف العيادة، أجهزة الفحص، أو صيدليات الإقامة. يشير ذلك إلى وجود فجوة بين الخدمة والمكان، مما يعوق الوصول إلى مستوى صحي متكامل.

2. **نظافة الإقامات الجامعية:**

لوحظ وجود اهتمام إداري ظاهري بالنظافة، لكن الواقع يعكس قصورًا واضحًا في توفر الموارد المادية والبشرية الكافية (مواد التنظيف، اليد العاملة، آليات المراقبة)، وهو ما أدى إلى علاقة

معقدة بين الإصلاحات وواقع النظافة. أي أن النية الإصلاحية موجودة، لكن تطبيقها يعاني من غياب التفعيل الجاد.

3. خدمات دورات المياه: بيّنت النتائج وجود علاقة بسيطة بين تحسين المرافق وتحسن خدمات دورات المياه، لكنها علاقة غير متوازنة، ما يدل على محدودية تدخلات الصيانة أو بطء الاستجابة للشكاوى، خاصة في ظل تكرار الأعطال وسوء البنية التحتية.
4. توفر الإضاءة والصيانة: العلاقة بين الصيانة المنتظمة وتوفر الإضاءة غير موجودة، وليس لها التأثير الفعلي بسبب غياب المتابعة المستمرة ونقص الإمكانات (كالبطاريات، المصابيح الاحتياطية، فرق الصيانة)، مما يجعل التحسين في هذا المجال سطحيًا وغير مستدام.
5. خدمات الإطعام: تُعد النتيجة الأكثر سلبية، حيث لم تُسجل أي تحسينات محسوسة في خدمات الإطعام رغم الإصلاحات، مما يعكس انفصالًا واضحًا بين تحسين المرافق (كقاعات الأكل أو التجهيزات) وجودة المحتوى الغذائي أو طريقة التوزيع. هذه النقطة تطرح إشكالية فشل الإصلاح في الوصول إلى جوهر الخدمة.
6. الإجراءات الأمنية والشعور بالأمان: يُعد هذا الجانب النقطة الأكثر إيجابية، حيث لوحظ وجود علاقة مباشرة بين الإجراءات الأمنية والشعور بالأمان لدى الطلبة. فكلما كانت الإجراءات واضحة ومفعّلة (مثل التفتيش، المراقبة بالكاميرات، وجود الحراس)، زاد الإحساس بالطمأنينة، وهو ما يؤكد تأثير الخدمات الأمنية على الاستقرار النفسي.

خلاصة المناقشة:

يتبين من خلال ما سبق أن إصلاحات الوصاية في قطاع الخدمات الجامعية أثرت بشكل جزئي وإيجابي محدود على ظروف الطلبة، حيث كانت النتائج متفاوتة بين الجوانب الخدمية المدروسة:

- بعضها شهد تحسنًا نسبيًا غير مكتمل)كالجانب الصحي والأمني.(
- وبعضها عرف ضعفًا في التجسيد)كنظافة دورات المياه والصيانة.(
- في حين بقي البعض الآخر راكدا دون تحسن محسوس)الإطعام نموذجًا.(

بالتالي، فإن الفرضية قد تحققت بدرجة جزئية، مما يدعو إلى مراجعة جذرية في آليات تنفيذ الإصلاحات، مع ضرورة إشراك الطلبة في تقييم الخدمات لضمان استجابة فعّالة وملائمة لاحتياجاتهم الواقعية.

رابعا - مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية: تتناسب إصلاحات الوصاية لقطاع الخدمات الجامعية مع متطلبات هذا القطاع لتحسين ظروف إقامة الطلبة

بناءا على نتائج الجدول رقم 12 الذي أظهر بأنه ليس هناك علاقة بين تحسن ظروف الإقامة وتقييم خدمات النقل الجامعي لهاته الإقامة .

وبناءا على نتائج الجدول رقم 13 الذي أظهر أن هناك علاقة بين تطبيق الإصلاحات الموصى بها وتحسن الأجواء داخل الإقامة، ولكنها علاقة متناقضة في بعض أوجهها، حيث إن أغلب من لا يلاحظون تطبيق الإصلاحات يعبّرون عن رضاهم العام، ما يوحي بتأثير عناصر أخرى غير ملموسة في تحديد شعور الراحة.

وبناءا على نتائج الجدول رقم 14 الذي أظهر أن هناك علاقة بسيطة لكن متناقضة بين كفاية الإصلاحات ومدى كفاية الظروف التنظيمية داخل الإقامة، حيث لا يبدو أن الإصلاحات المنفذة قد أثرت بشكل ملموس في تحسين التنظيم الداخلي، ما يدعو للتساؤل حول جدوى هذه الإصلاحات وطبيعتها.

وبناءا على نتائج الجدول رقم 15 الذي أظهر أن هناك علاقة واضحة بين غياب تطبيق الإصلاحات الموصى بها وبقاء الحاجات الأساسية غير ملبّاة، وهو ما يعزز من حالة عدم الرضا التي يشعر بها الطلبة، ويعكس فشلًا في تحويل وعود الإصلاح إلى واقع ملموس

وبناءا على نتائج الجدول رقم 16 الذي أظهر أن هناك علاقة متناقضة بين الرقمنة وتحسين ظروف الإقامة أو خدمات الإطعام، حيث إن أغلب التحسن المسجل لدى الطلبة لا يُنسب إلى الرقمنة، بل يبدو أنه مرتبط بإصلاحات تقليدية أو تحركات إدارية أخرى.

رابعا - مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية: تتناسب إصلاحات الوصاية لقطاع الخدمات الجامعية مع متطلبات هذا القطاع الخدمات الجامعية مع متطلبات هذا القطاع لتحسين ظروف إقامة الطالب

1. هناك علاقة بسيطة بين كفاية الإجراءات الأمنية والشعور بالراحة داخل الإقامة، فكلما زاد الإحساس بكفاية الأمن زادت نسبة من يرون أن الأجواء مريحة، وهو ما يشير إلى أهمية الجانب الأمني كعامل أساسي في خلق بيئة مناسبة للطلبة.
2. هناك تحسنًا ملحوظًا في ظروف إقامة الطالب، نجد أن ما نسبته 10% أجابوا بأن خدمات النقل تعتبر كافية، ما قد يدل على استفادة هذه الفئة من بعض المبادرات أو التحسينات الجزئية في النقل، في المقابل نجد أن ما نسبته 90% من نفس الفئة يرون أن خدمات النقل غير كافية، مما يعكس استمرار الإشكال رغم التحسن في بعض جوانب الإقامة.
3. هناك علاقة بسيطة بين تطبيق الإصلاحات الموصى بها وتحسن الأجواء داخل الإقامة، ولكنها علاقة متناقضة في بعض أوجهها، حيث إن أغلب من لا يلاحظون تطبيق الإصلاحات

يعبّرون عن رضاهم العام، ما يوحي بتأثير عناصر أخرى غير ملموسة في تحديد شعور الراحة.

4. هناك علاقة بسيطة لكن متناقضة بين كفاية الإصلاحات ومدى كفاية الظروف التنظيمية داخل الإقامة، حيث لا يبدو أن الإصلاحات المنفذة قد أثرت بشكل ملموس في تحسين التنظيم الداخلي، ما يدعو للتساؤل حول جدوى هذه الإصلاحات وطبيعتها.
5. هناك علاقة واضحة بين غياب تطبيق الإصلاحات الموصى بها وبقاء الحاجات الأساسية غير ملبّاة، وهو ما يعزز من حالة عدم الرضا التي يشعر بها الطلبة، ويعكس فشلًا في تحويل وعود الإصلاح إلى واقع ملموس.
6. هناك علاقة بسيطة وضعيفة بين الرقمنة وتحسين ظروف الإقامة أو خدمات الإطعام، حيث إن أغلب التحسن المسجل لدى الطلبة لا يُنسب إلى الرقمنة، بل يبدو أنه مرتبط بإصلاحات تقليدية أو تحركات إدارية أخرى.

تكشف المعطيات المستخلصة من الدراسة الميدانية أن هذه الفرضية لم تتحقق بالشكل المطلوب، إذ أظهرت النتائج وجود تناسب محدود أو جزئي فقط بين الإصلاحات المنفذة من قبل الوصاية وبين الحاجات الفعلية للطلبة داخل الإقامات الجامعية. ويمكن تحليل النتائج وفق النقاط التالية:

1. العلاقة بين الإجراءات الأمنية والشعور بالراحة: أوضحت النتائج وجود علاقة بسيطة لكنها ذات أثر نفسي واضح، فكلما شعر الطلبة بكفاية الإجراءات الأمنية، زادت نسبة من عبّروا عن ارتياحهم داخل الإقامة. وهذا يشير إلى أهمية البعد الأمني كعنصر نفسي واستقراري ينعكس على شعور الطلبة بالطمأنينة والانتماء، وهو ما يجعل من الإصلاحات الأمنية أولوية في تحسين بيئة الإقامة.
2. خدمات النقل كأحد مؤشرات تلبية المتطلبات: بيّنت النتائج وجود تحسن جزئي فقط في خدمات النقل، حيث لم تتجاوز نسبة الرضا 10%، مقابل 90% أقرّوا بعدم كفاية هذه الخدمات. وهذا يدل على أن الإصلاحات التي مست هذا الجانب كانت جزئية ومحدودة النطاق، ولم ترتقِ إلى مستوى الاحتياجات اليومية للطلبة، لا سيما في المدن الجامعية البعيدة أو ذات الامتداد الجغرافي الواسع.
3. تطبيق الإصلاحات والشعور العام بالراحة: المفارقة المثيرة هنا هي أن بعض الطلبة عبّروا عن شعور بالرضا رغم تأكيدهم غياب تطبيق ملموس للإصلاحات، ما يكشف عن وجود عوامل خفية أو غير مباشرة تؤثر في شعور الطلبة، كالعلاقات الاجتماعية، طبيعة التخصص، أو عوامل نفسية فردية. وهذا يدل على أن التحسن في الأجواء لا يرتبط فقط بالإصلاحات المادية، بل يتطلب مقاربة شاملة تتضمن الأبعاد الاجتماعية والتنظيمية.

4. التنظيم الداخلي والإصلاحات: أظهرت النتائج أن العلاقة بين كفاية الإصلاحات وتحسن التنظيم داخل الإقامة علاقة متناقضة وضعيفة، مما يعكس محدودية أثر الإصلاحات على البنية الإدارية والتنظيمية الداخلية .وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية هذه الإصلاحات، وحول الطريقة التي تُنفذ بها، وهل تشمل فعليًا النظم الإدارية الداخلية، أم أنها تقتصر على الجانب الشكلي دون معالجة جوهرية.
5. الاحتياجات الأساسية غير الملباة: يُعد هذا المؤشر من بين الأهم في هذه الفرضية، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة مباشرة وواضحة بين غياب تطبيق الإصلاحات واستمرار معاناة الطلبة في تلبية حاجاتهم الأساسية (كالسكن اللائق، الإطعام، التنقل، الخدمات الصحية). هذه النتيجة تنفي وجود تناسب فعلي بين الإصلاحات والاحتياجات، وتعكس فشلًا في تجسيد البرامج الإصلاحية على أرض الواقع.
6. الرقمنة وخدمات الإقامة: رغم ما يُروَّج له من أهمية التحول الرقمي في قطاع الخدمات الجامعية، إلا أن نتائج الدراسة أظهرت أن الرقمنة لم يكن لها تأثير ملحوظ على ظروف الإقامة أو الإطعام، ما يرجّح فرضية أن الإصلاحات الرقمية بقيت إما غير مفعّلة أو غير موجهة بالشكل الصحيح، الأمر الذي يؤكد ضرورة إعادة النظر في كيفية تفعيل هذا التحول التقني وربطه فعليًا بجودة الخدمات.

خلاصة المناقشة:

يتبيّن من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية أن إصلاحات الوصاية لم تكن بالقدر الذي يُلبّي متطلبات قطاع الخدمات الجامعية بشكل شامل. فقد كانت الإصلاحات:

- سطحية أو غير مكتملة في جوانب كثيرة (كالتنقل، التنظيم، الرقمنة).
- غير منسقة أو غير ملموسة لدى الطلبة في كثير من الحالات.
- ذات أثر إيجابي جزئي في بعض الجوانب (كالشعور بالأمن والراحة).

بالتالي، فإن الفرضية قد تحققت بشكل ضعيف وغير متوازن، مما يستدعي إعادة تقييم شامل لبرامج الإصلاح، مع إشراك الطلبة كمستفيدين مباشرين في تصميم وتقييم سياسات الخدمات الجامعية، وربط البرامج الإصلاحية بحاجات واقعية وميدانية أكثر دقة ووضوحًا.

رابعا - الاستنتاج العام للدراسة:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة ميدانيًا وتحليليًا، يتضح أن الإصلاحات التي باشرتها الوصاية في قطاع الخدمات الجامعية لم تكن بالقدر الكافي ولا بالشكل المتكامل الذي يلبّي فعليًا حاجات ومتطلبات الطلبة داخل الإقامات الجامعية. فقد كشفت المعطيات عن وجود تحسينات جزئية في بعض الجوانب، كالأمن والنظافة والخدمات الصحية، إلا أن هذه التحسينات بقيت غير مكتملة وضعيفة الأثر في ظل غياب بنية تحتية داعمة، ومرافق مؤهلة، وتنظيم إداري فعال.

كما بيّنت النتائج أن هناك تفاوتًا واضحًا بين مستوى الإصلاحات المعلن عنه وبين ما يلمسه الطلبة على أرض الواقع، حيث بقيت العديد من الحاجات الأساسية غير ملباة (كخدمات النقل، جودة الإطعام، الرقمنة، الصيانة الداخلية...)، وهو ما أدى إلى ضعف شعور الطلبة بالرضا عن ظروف إقامتهم، رغم الجهود المبذولة.

عليه، يمكن القول إن الإصلاحات المطبقة لم تتناسب في مجملها مع حجم التحديات ومتطلبات هذا القطاع الحساس، مما يستدعي ضرورة تبني مقاربة تشاركية أكثر واقعية وشمولية، تقوم على إشراك المستفيدين من الطلبة، وتحقيق التكامل بين البنية التحتية والإصلاحات التنظيمية، مع ضرورة التقييم الدوري لفعالية السياسات المعتمدة، ومدى انعكاسها الفعلي على حياة الطالب الجامعي داخل الإقامة.

خاتمة

خاتمة

في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية، يتضح أن الإصلاحات التي باشرتها الوصاية في قطاع الخدمات الجامعية قد حققت أثرًا جزئيًا ومحدودًا على واقع الطلبة داخل الإقامات الجامعية. فقد شملت بعض التحسينات جوانب أساسية مثل الأمن والخدمات الصحية والنظافة، لكنها لم ترق إلى مستوى الاستجابة الفعلية لمجمل احتياجات الطلبة اليومية.

كما بيّنت النتائج وجود فجوة واضحة بين الخطابات الإصلاحية والممارسة الميدانية، إذ أن تطبيق الإصلاحات بقي في كثير من الأحيان شكليًا، دون معالجة جذرية لمشكلات البنية التحتية، أو تعزيز لمؤشرات الراحة النفسية، أو تحسين فعلي في جودة الإطعام والنقل والرقمنة والصيانة.

إن هذا الواقع يعكس إشكالية أعمق تتعلق بغياب رؤية إصلاحية شاملة، تتكامل فيها الجوانب الإدارية والتنظيمية واللوجستية، وتعتمد مقاربة تشاركية يكون للطلبة فيها دور أساسي في تقييم وتطوير السياسات الخدمية. كما أن الإصلاحات بحاجة إلى تفعيل عملي، ومتابعة ميدانية، وشفافية في التقييم، حتى لا تظل مجرد وعود غير ملموسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. الجريدة الرسمية، عدد 24، أفريل 1995.
2. إبراهيم الدعيلج، مناهج وطرق البحث العلمي، ط1، دار صفاء للنشر، 2009.
3. أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2007.
4. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000.
5. عبودة عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النمير، دمشق، سوريا، 2002.
6. فاطمة الزهراء، دور الإقامة الجامعية في تعزيز الحياة الطلابية، دار الفكر، 2018.
7. فايز جمعة النجار وآخرون، أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي، ط2، دار الحامد، الأردن، 2010.
8. محمد بكر نوفل محمد أبو عواد، التفكير والبحث العلمي، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2010.
9. محمد بن عبد الله، الخدمات الجامعية في الجزائر: إشكاليات الإصلاح وآفاق التطوير، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
10. محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دائرة وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
11. محمد منير مرسي، التعليم الجامعي المعاصر: قضاياه واتجاهاته، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977.
12. محمد منير مرسي، التعليم المعاصر: قضاياه واتجاهاته، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2013.

المذكرات:

13. أيمن يوسف، تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق السياسية، رسالة ماجستير، تحت إشراف خليفة بوزبرة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.

14-ياسمينة خدنة، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال مذكرات تخرج طلبة الماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2017-2018.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

الموضوع:

الإصلاحات المتعلقة بقطاع الخدمات الجامعية وإنعكاساته على ظروف الطلبة داخل الإقامة الجامعية

(دراسة ميدانية بالاقامة الجامعية 3000 سرير بالاغواط)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة علم الاجتماع
تخصص: علم الاجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطلبة:
1. الدحام عبد الرزاق
2. بن سليمان يسين

إشراف الأستاذ:
د/
شلالي جلول

السنة الجامعية: 2024 . 2025

المحور الأول: المعلومات الشخصية

- **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
- **المستوى الدراسي:** للسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراء ☐
- **نوع الإقامة:** غرفة فردية ☐ مشتركة ☐

المحور الاول : إصلاحات الخدمات الجامعية

1. هل شهدت الإقامة تحسينات في المرافق ك..
2. هل تتوفر الإضاءة والمياه بشكل منتظم؟ نعم ☐ لا ☐
3. هل الصيانة تتم بطريقة منتظمة وفي وقتها؟
4. هل هناك اهتمام بالاطاعم وتحسين جودته؟ نعم ☐ لا ☐
5. هل هناك نشاطات لصالح الطلبة داخل الاقامات الجامعية؟ نعم ☐ لا ☐
6. هل هناك اهتمام بالنظافة داخل الإقامة نعم ☐ لا☐
7. هل شهدة دورات المياه تحسنا في خدماتها نعم ☐ لا☐
8. هل تعتقد أن الخدمات الصحية متوفرة بشكل كافٍ؟ نعم ☐ لا ☐
9. هل هناك تحسن في الخدمات الجامعية بعد كل موسم

المحور الرابع: رضا الطلبة عن إصلاحات الخدمات الجامعة

1. هل الإجراءات الأمنية داخل الإقامة كافية؟ نعم ☐ لا☐
2. هل خدمات النقل الجامعي متوفرة بشكل كافي؟ نعم ☐ لا☐
3. هل الأجواء داخل الإقامة الجامعية مريحة؟ نعم ☐ لا☐
4. هل الظروف التنظيمية داخل الإقامة الجامعية كافية؟ نعم ☐ لا☐
5. هل تشعر بالأمان داخل الإقامة سواء على المستوى الشخصي أو بالنسبة لأغراضك. نعم ☐ لا☐
6. هل ساهمت الرقمنة في تحسين خدمات الإطعام نعم ☐ لا☐
7. هل ساهمت الرقمنة في القضاء على طوابير الانتظار في الإطعام؟ نعم ☐ لا☐
8. هل هناك دوريات مراقبة للجان المختصة بتحسين ومراقبة ظروف إقامة الطلبة نعم ☐ لا☐
9. هل هناك تحسن ملحوظ لظروف إقامة الطلبة؟ نعم ☐ لا☐

10. هل هناك تطبيق فعلي للإصلاحات التي أقرتها الوصاية داخل الإقامة الجامعية نعم ☐ لا☐

11. هل تعتبر أن الإصلاحات التي تمت كافية؟ نعم ☐ لا☐

12. هل تعتبر أن الإصلاحات التي تمت تتناسب مع ما تحتاجونه فعلا داخل الإقامة لتحسين ظروف إقامتكم بها نعم لا

13. في رأيك مالذي ينقصكم لتحسين ظروف إقامتكم بالجامعة ؟

نعم ☐ لا☐